(مستخرج)

مصر المعاصرة

مجلة علمية محكمة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

« أثر الدّيْن الخارجي على عدم مساواة توزيع الدخل فى مصر»

د. مدحت بشرى ملك غبريال منهري

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية بأوسيم

أكتوبر ٢٠٢٥

العدد ٥٦٠

السنة المائة وستة عشر

القاهرة

L'EGYPTE

CONTEMPORAINE

Revue Scientifique arbitrée .. Quart annuel

de la

société Egyptienne d'Economie Politique de Statistique

et de Législation

The impact of external debt on income distribution inequality in Egypt

Dr . Medhat Bushra Melik Gabriel

October 2025

No. 560

CXVI itéme Année

Le caire

« أثر الدَّيْن الخارجي على عدم مساواة توزيع الدخل فى مصر»

د. مدحت بشرى ملك غبريال منهري
مدرس الاقتصاد بالمعهد العالي للعلوم الإدارية بأوسيم

مستخلص البحث:

يتناول هذا البحث العلاقة بين الدَّيْن الخارجي وعدم المساواة فى توزيع الدخل، مُركِّزًا على دراسة تحليلية وتطبيقية للحالة المصرية. تهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير الدَّيْن الخارجي على توزيع الدخول داخل المجتمع، مستندة إلى نظريات اقتصادية معاصرة وبيانات إحصائية من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٢٤.

أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين تصاعد الدَّيْن الخارجي واتساع فجوة الدخل، ممَّا يُشير إلى وجود علاقة غير متوازنة بين الاستدانة الخارجية والعدالة الاقتصادية؛ حيث ساهمت السياسات المرتبطة بالتمويل الخارجي فى زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة دون تحسُّن ملموس فى العدالة التوزيعية، حيث أظهر التحليل أن التأثير الحقيقي للدَّيْن الخارجي لا ينبع فقط من حجمه، بل من الكيفية التي يتمُّ بها توجيهه، والسياسات الاقتصادية المصاحبة له، مثل الإنفاق الحكومي، وسياسات الدعم، والحماية الاجتماعية.

ومن هنا؛ فإن تحسين إدارة الدَّيْن الخارجي وتوجيهه نحو الإنتاج ومشروعات التنمية المستدامة، مع تعزيز أدوات العدالة الاجتماعية، يُمثلان مدخلًا أساسيًّا لتحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخول.

الكلمات المفتاحية: الدَّيْن الخارجي، عدم المساواة، توزيع الدخل، مُعامل جيني.

The impact of external debt on income distribution inequality in Egypt

Dr . Medhat Bushra Melik Gabriel

Abstract

This research examines the relationship between external debt and income inequality, focusing on an analytical and applied study of the Egyptian case. The study aims to understand how external debt affects income distribution within society, based on contemporary economic theories and statistical data from 2000 to 2024.

The study's results revealed a positive correlation between the rise in external debt and the widening income gap, indicating an imbalanced relationship between external borrowing and economic justice. External financing policies have increased the burden on the poor without a tangible improvement in distributive justice. The analysis showed that the real impact of external debt stems not only from its volume but also from how it is allocated and the accompanying economic policies, such as government spending, subsidy policies, and social protection.

Therefore, improving external debt management and directing it toward production and sustainable development projects, while strengthening social justice mechanisms, constitutes a fundamental approach to achieving a balance between the requirements of economic growth and the imperatives of social justice in income distribution.

Keywords: External Debt, Inequality, Income Distribution, Gini Coefficient.

المقدِّمــة:

يُعدُّ الدَّيْن الخارجي أحد أبرز القضايا الاقتصادية التي تُواجه الدول النامية فى العصر الحديث، حيث تلجأ إليه الحكومات كوسيلة لتمويل العجز فى الموازنة، ودعم برامج التنمية، ومواجهة أزمات ميزان المدفوعات. إلا أن هذا الاعتماد المتزايد على الاستدانة الخارجية قد يترتَّب عليه آثار اقتصادية واجتماعية معقَّدة، من بينها تأثيره المحتمل على توزيع الدخل داخل المجتمع.

فى السياق المصري، شهدت السنوات الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا فى حجم الدَّيْن الخارجي، وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول التداعيات المترتبة على العدالة الاجتماعية، لا سيما فى ظل التحديات الاقتصادية المصاحبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأ تنفيذها منذ عام ٢٠١٦.

وقد أسفرت هذه الإصلاحات، إلى جانب أعباء خدمة الدَّيْن الخارجي، عن إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بشكل قد يُفاقم من التفاوت بين الطبقات الاجتماعية، ويزيد من حدة عدم المساواة فى توزيع الدخل.

من هذا المنطلق؛ تبرز أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين الدَّيْن الخارجي ومستويات عدم المساواة فى توزيع الدخل فى مصر، من خلال تتبُّع تطوُّر المؤشِّرات الاقتصادية ذات الصلة، واختبار مدى وجود علاقة ارتباطية أو سببية بين تصاعد الدَّيْن الخارجي واتساع فجوة الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة.

وهو ما سوف نتطرَّق إليه بدراسة تحليلية مُنصبَّة على موضوع البحث.

أهميــة الدراســة:

تكمن أهمية الدراسة من منطلق ما يلي:

- تسليط الضوء على تأثير الدَّيْن الخارجي فى إعادة توزيع الدخول، بما يُساهم فى تقييم سياسات الدولة الاقتصادية.

- تُوفر إطارًا تحليليًا يُساعد صانعي السياسات على فهم العلاقة بين التمويل الخارجي واتساع فجوة الدخل.
- تُسهم فى الكشف عن الآثار غير المباشرة للمديونية الخارجية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

إشكالية الدراسة:

فى ضوء ما يشهده الاقتصاد المصري من تزايد معدلات الدَّيْن الخارجي، تبرز الحاجة إلى فهم الكيفية التي يُمكن أن يُؤثر بها هذا الدَّيْن على توزيع الدخول داخل المجتمع، وما إذا كان يُساهم فى تعميق الفجوة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

وعليه، فإن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تتمثل فى التساؤل التالي:

"ما مدى تأثير الدَّيْن الخارجي على درجة عدم المساواة فى توزيع الدخل فى مصر خلال العقود الأخيرة؟"

ويتفرع عن هذا التساؤل عدد من الأسئلة الفرعية، وهي:

١. كيف تطوَّر حجم الدَّيْن الخارجي فى مصر خلال العقدين الأخيرين؟

٢. ما هو تطوُّر مؤشرات عدم المساواة فى الدخل خلال نفس الفترة؟

٣. هل تُوجد علاقة ارتباط أو تأثير سببي بين الدَّيْن الخارجي وتفاوت توزيع الدخل؟

٤. ما طبيعة السياسات الاقتصادية المصاحبة لزيادة الدَّيْن الخارجي، وما انعكاسها على الفئات الاجتماعية المختلفة؟

أهـــداف الدراسة:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتحليلية التي من شأنها الإسهام فى فهم العلاقة بين الدَّيْن الخارجي وعدم المساواة فى توزيع الدخل فى مصر، ويُمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:

تحليل تطوُّر حجم الدَّيْن الخارجي المصري خلال السنوات الأخيرة، مع الوقوف على أسبابه ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة تطوُّر مؤشرات عدم المساواة فى توزيع الدخل فى مصر، مثل معامل جيني.

تقييم السياسات الاقتصادية المصاحبة للاقتراض الخارجي وتأثيرها على الفئات الاجتماعية المختلفة.

اقتراح توصيات عملية من شأنها المساهمة فى تقليل الآثار السلبية المحتملة للدَّيْن الخارجي على العدالة الاجتماعية.

حدود الدراسة:

نطاق الحد المكاني: تقيَّدَت الدراسة بالنطاق المكاني لجمهورية مصر العربية.

نطاق الحد الزمني: تقيَّدَت الدراسة عند الاستناد للإحصائيات والبيانات الداعمة لتطوُّر الدَّيْن الخارجي ومُعامل جيني؛ بالفترة الزمنية من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٢٤، وذلك لتوفير مدى زمني كافٍ لتحليل الاتجاهات واختبار العلاقة بين المتغيرات، فى حين تقيَّدَت الدراسة بالأعوام المالية (٢٠١٩/ ٢٠٢٤) عند التطرق للسياسات الاقتصادية التي تبنَّتها الدولة خلال فترات الارتهان للديون الخارجية.

منهجيـة الدراسة:

أوَّلًا: المنهج العلمي المتبع:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي، حيث يبدأ بجمع وتحليل البيانات الفعلية المتعلِّقة بتطور الدَّيْن الخارجي ومؤشرات عدم المساواة فى توزيع الدخل فى مصر خلال فترة الدراسة، ومن خلال تحليل هذه البيانات يتمُّ التوصل إلى استنتاجات علمية حول طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين فى ضوء الواقع الاقتصادي والاجتماعي المصري.

ثانيًا: الأساليب المستخدَمة فى الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم توظيف الأساليب التالية:

١ - أسلوب التحليل الوصفي:

يقوم هذا الأسلوب على جمع البيانات الإحصائية والاقتصادية المتعلِّقة بتطوُّر الدَّيْن الخارجي ومؤشرات عدم المساواة فى توزيع الدخل فى مصر، مع تحليلها بشكل وصفي؛ لبيان الاتجاهات العامة للتغيرات عبر فترة الدراسة، واستعراض أهم السمات التي تُميِّز كلَّ مرحلة زمنية من حيث حجم الدَّيْن الخارجي ومستويات التفاوت فى الدخل.

٢ - أسلوب دراسة الحالة:

تم اعتماد الحالة المصرية كإطار تطبيقي رئيسي لتحليل العلاقة بين الدَّيْن الخارجي وعدم المساواة فى توزيع الدخل، من خلال دراسة السياسات الاقتصادية الكلية التي اتبعتها الحكومة المصرية، خاصة فى أعقاب برامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام ٢٠١٦، وتحليل انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية على توزيع الدخول بين الفئات المختلفة.

ثالثًا: مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على بيانات ومعلومات رسمية موثَّقة، تم جمعها من:

- البنك المركزي المصري.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- وزارة المالية المصرية (التقارير المالية الرسمية).
- البنك المركزي المصري (التقارير السنوية لبعض المؤشرات الاقتصادية).
- البنك الدولي (قاعدة بيانات الديون الخارجية، ومؤشرات توزيع الدخل).

خُطَّـة الدراســة:

تُقسم هذه الدراسة إلى مبحثين، كالآتي:

- المبحث الأوَّل: الإطار النظري لعلاقة الدَّيْن الخارجي بعدم المساواة فى توزيع الدخل.
- المبحث الثاني: الإطار التطبيقي على الحالة المصرية.
- واختُتِم البحث بالنتائج، وفي ضوئها تمَّ تقديم مجموعة من التوصيات.

الجدول رقم (١)

قائمة الاختصارات والعبارات الدالة عليها أينما وُجِدَت بالبحث

م	الاختصارات	العبارات الدالة عليها
1	(WB)	البنك الدولي / World Bank
2	(IMF)	صندوق النقد الدولي / International Monetary Fund
3	(UNDP)	البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة / United Nations Development Programme
4	(OECD)	Organization for Economic Co-operation and Development منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
5	(ILO)	منظمة العمل الدولية / International Labour Organization
6	(UN-ESCWA)	(United Nations Economic and Social Commission for Western Asia) / اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة
7	(FAO)	منظمة الأغذية والزراعة / Food and Agriculture Organization
8	(CAPMAS)	Central Agency for Public Mobilization and Statistics/ Egypt الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء / مصر
9	(U.S. Census Bureau)	مكتب الإحصاء/ التعداد الأمريكي
10	(ONS)	مكتب الإحصاء الوطني بإنجلترا / Office for National Statistics / England

11	(INSEE)	Institut National de la Statistique et des Études Économiques/ المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية بفرنسا France
12	(Destatis)	Federal Statistical Office - Statistisches Bundesamt / Germany مكتب الإحصاء الاتحادي فى ألمانيا
13	(NSO)	المكتب الوطني للإحصاء بالهند / National Statistics Office/ India
14	(IBGE)	Instituto Brasileiro de Geografia e Estatistica/ Brazil المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء
15	(WEF)	/ منتدى الاقتصاد العالمي World Economic Forum
16	(OIC)	منظمة التعاون الإسلامي / Organization of Islamic Cooperation
17	(IFAD)	The International Fund for Agricultural Development الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
18	WIDER	World Institute for Development Economics Research المعهد الدولي لأبحاث التنمية الاقتصادية
19	(Brookings)	مؤسسة بروكينغز بأمريكا
20	(CGD)	/ مركز التنمية العالمي Center for Global Development
21	LIS Cross-National Data Center	مركز بيانات متعدد الجنسيات فى لوكسمبورج يخدم صانعي القرارات والسياسات
22	World Inequality Report	WIDمؤشر التفاوت العالمي، يتم قياسه من قبل مؤسسة توماس بيكيتي وفريق
23	(SDG 10.1.1)	مؤشر أهداف التنمية المستدامة، يتم قياسه من قبل الأمم المتحدة لقياس التفاوت فى الدخل
24	A social justice index	مؤشر العدالة الاجتماعية، يتم قياسه من قبل مؤسسة بيرتلسمان الألمانية، من خلال عدة مؤشرات مرتبطة بالعدالة الاجتماعية.
25	(Eurostat)	European Commission Statistical Office مكتب الإحصاءات التابع للمفوضية الأوروبية/ لوكسمبورج
26	FRED	Federal Reserve Economic Data البيانات الاقتصادية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.
27	GDP	الناتج المحلي الإجمالي gross domestic product/

المبحث الأوَّل

الإطار النظري لعلاقة الدَّيْن الخارجي بعدم المساواة فى توزيع الدخل

تمهيد وتقسيم:

تُعدُّ قضية الدَّيْن الخارجي من القضايا المركزية التي تُؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على الاقتصاديات الوطنية، خصوصًا فى الدول النامية التي تعتمد عليه كمصدر تمويلي لسد الفجوات التمويلية فى الموازنة العامة وتمويل الاستثمارات العامة.

فى المقابل؛ فإن مسألة عدم المساواة فى توزيع الدخل تُمثل تحديًا تنمويًا يُؤثر على العدالة الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي والسياسي. وقد برزت فى السنوات الأخيرة دراسات متعددة تُحاول الربط بين تزايد مستويات الدَّيْن الخارجي واتساع فجوة الدخل، ممَّا يُثير تساؤلات حول الكيفية التي تُؤثر بها السياسات المرتبطة بالاقتراض الخارجي على توزيع الدخول بين فئات المجتمع المختلفة.

يسعى هذا المبحث إلى تقديم إطار نظري يُوضح الأبعاد المفاهيمية والميكانيزمات الاقتصادية التي قد تربط بين الدَّيْن الخارجي وعدم المساواة فى توزيع الدخل، من خلال تناول الجوانب النظرية ذات الصلة وتحليل الآليات المحتملة لهذا التأثير فى سياق الأدبيات الاقتصادية.

ومن منطلق أهمية الإطار النظري لعلاقة الدَّيْن الخارجي بعدم المساواة فى الدخل، يُقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ كالتالي:

- المطلب الأوَّل: الإطار المفاهيمي للدَّيْن الخارجي وعدم المساواة فى توزيع الدخل.
- المطلب الثاني: آليات انتقال أثر الدَّيْن الخارجي إلى عدم المساواة فى توزيع الدخل.
- المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية المُفسرة للعلاقة بين الدَّيْن الخارجي وعدم المساواة فى توزيع الدخل.

المطلب الأوَّل

الإطار المفاهيمي للدَّيْن الخارجي وعدم المساواة فى توزيع الدخل

تُعَدُّ قضيَّتا الدَّيْن الخارجي وعدم المساواة فى توزيع الدخل من أبرز التحديات الهيكلية التي تُواجه الاقتصاديات النامية؛ نظرًا لما تنطوي عليه من تداعيات معقَّدة على الاقتصاد الكلي، وتوزيع عوائد النمو، وعدالة توزيع الفرص الاقتصادية. ففي ظلِّ تصاعد مستويات الاقتراض الخارجي لسد فجوات الموارد المالية، وارتفاع أعباء خدمة الدَّيْن، تزداد المخاوف من تأثير هذه الديون على قدرة الاقتصاديات النامية على تحقيق نمو احتوائي يضمن تقليص الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين فئات المجتمع. كما أن اتساع الهوة فى توزيع الدخول والثروات يُفاقم من هشاشة النظام الاقتصادي، ويزيد من هشاشة قاعدة الطلب الكلي، بما ينعكس سلبًا على استمرارية النمو والتنمية المستدامة.

وانطلاقًا من أهمية الدور المتداخل لكلا المتغيرين فى رسم المسار الاقتصادي طويل الأجل، يُصبح من الضروري دراسة الأبعاد المفاهيمية لكلٍّ من الدَّيْن الخارجي وعدم المساواة فى توزيع الدخل بصورة تحليلية معمَّقة، بما يسمح بفهم محدداتهما، وتفسير آليات تفاعلهما، واستكشاف مسارات تأثير أحدهما فى الآخر وفقًا للرؤى النظرية والتحليلية الاقتصادية.

وبناءً عليه؛ يتناول هذا المطلب الإطار المفاهيمي لكلٍّ من الدَّيْن الخارجي وعدم المساواة فى توزيع الدخل من خلال فرعين رئيسيين؛ يهدف الأوَّل إلى تحليل المفهوم النظري للدَّيْن الخارجي وأبعاده الاقتصادية، بينما يُعالج الثاني الإطار المفاهيمي لعدم المساواة فى توزيع الدخل وطرق قياسها.

الفرع الأوَّل: مفهوم الدَّيْن الخارجي وأبعاده الاقتصادية

أوَّلًا: تعريف الدَّيْن الخارجي:

يُعتبر الدَّيْن الخارجي من القضايا المركزية فى الاقتصاد الكلي، خاصة فى الدول النامية، حيث يتم الاعتماد عليه كأداة لتمويل الفجوة بين الادخار والاستثمار، وسد العجز فى ميزان المدفوعات. ويُعرَّف الدَّيْن الخارجي بحسب البنك الدولي[١] بأنه:

الديون المستحقَّة على المُقيمين فى دولة ما (حكومة أو قطاع خاص) لغير المُقيمين، وتشمل القروض والسندات والتسهيلات الائتمانية التي يتم الحصول عليها من أطراف خارجية».

يُطلق على الدَّيْن الخارجي مصطلحات مثل: «المديونية الخارجية» أو «الاقتراض الخارجي»، وقد يكون ثنائيًا (بين دولتين) ، أو بين دولة ومؤسَّسة دولية (مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي)، وقد يكون متعدد الأطراف إذا كان بين دولةٍ ما مقترضة ومجموعة دول مُقرِضة. ومع ذلك قد يكون الدَّيْن تجاريًا؛ من خلال الأسواق المالية الدولية.

يختلف الدَّيْن الخارجي عن الدَّيْن العام الداخلي من حيث الجهة المقرِضة، وسعر الفائدة، والعملات المستخدمة فى السداد، وكذلك التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن كلٍّ منهما، إذ يكون تأثير الدَّيْن الخارجي أكثر حساسية لتقلبات أسعار الصرف وأسواق المال الدولية[٢] .

(1)World Bank, International Debt Statistics; Available at the electronic link: https://datatopics.worldbank.org/debt/

(2) Eaton, J., & Gersovitz, M., Debt with potential repudiation: Theoretical and empirical analysis. The Review of Economic Studies, vol. 48, issue. (2), 1981, pp.289-309.

ثانيًا: أنواع الدَّيْن الخارجي:

ينقسم الدَّيْن الخارجي إلى عدة أنواع:

- من حيث الجهات المانحة [١]؛ ينقسم إلى:

أ - دين خارجي عام:

ويشمل القروض الممنوحة من دولة أو من مؤسَّسات دولية متعددة الأطراف لها طابع اعتباري مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ...إلخ، للحكومة المركزية أو الكيانات التابعة لها، مثل الهيئات الاقتصادية والمؤسَّسات العامة.

ب - دين خارجي خاص:

ويشمل القروض التي تحصل عليها الهيئات الاقتصادية والمؤسَّسات العامة والخاصة بالدولة، من بنوك أو مؤسَّسات دولية خاصة، ويكون غالبًا بضمانات حكومية أو دونها.

٢ - من حيث الفترة الزمنية للسداد [٢]؛ ينقسم إلى:

أ - ديون قصيرة الأجل:

وهي التي تستحقُّ خلال عام واحد، وتُستخدم غالبًا فى تمويل التجارة الخارجية أو احتياجات السيولة المؤقتة.

ب - ديون طويلة الأجل:

وتستهدف تمويل مشروعات تنموية، وتكون فترة سدادها ممتدة لأكثر من ١٠ سنوات وقد يتضمن هذا النوع فترات سماح ويتميز بانخفاض فائدته مقارنةً بالنوع الأول مع كثرة تسهيلاته، وعادة ما يُضاف إليه الدَّيْن متوسط الأجل المرتبط بخطط التنمية الاقتصادية.

---

(١) أ.د. عاطف صدقي، أ.د. محمد الرزاز، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٨٦، ص: ٤٠٣.

(٢) د. جهاد شريف صبري، اثر الدَّيْن الخارجي على نصيب الفرد من النمو الاقتصادي خلال الفترة من (١٩٧٠ – ٢٠٢١)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف، العدد ١٩، يوليو ٢٠٢٣، ص: ٢٨٣، ٢٨٤.

ثالثًا: دوافع الاقتراض الخارجي:

يُعدُّ اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ظاهرة اقتصادية مشروعة إذا تم توجيه القروض إلى أنشطة إنتاجية ذات عائد، أمَّا إذا استُخدِمت لسد العجز الجاري دون خطط واضحة للسداد، فقد تتحوَّل إلى عبء طويل الأجل [١].

تلجأ الدول خاصة النامية إلى الاقتراض الخارجي لأسباب متعددة:

١ - تمويل العجز فى الموازنة العامة للدولة:

أحد أبرز دوافع الاقتراض الخارجي هو تغطية العجز المزمن فى الموازنة العامة للدولة، خاصةً فى الدول التي تُعاني من انخفاض فى الإيرادات العامة نتيجة ضعف الجهاز الضريبي أو محدودية الموارد الطبيعية. وتلجأ الحكومات إلى القروض الخارجية؛ لتفادي التمويل التضخمي أو طباعة النقود [٢]، ممَّا يُعدُّ من الأدوات قصيرة الأجل لتجنُّب تفاقم الأزمات المالية.

يُشير Eaton & Gersovitz فى دراسة لهما[٣] عام (١٩٨١) إلى أن: «الاقتراض الخارجي يسمح للدول بتنعيم استهلاكها عبر الزمن، عن طريق قيام الحكومات بتوزيع الاستهلاك أو الإنفاق بشكل أكثر استقرارًا على مدى الزمن؛ لتفادي التقلبات الحادة فى الأداء الاقتصادي ومواجهة الفجوات المفاجئة لانخفاض الإيرادات دون اللجوء إلى تخفيض فى الإنفاق العام.

٢ - تمويل العجز فى ميزان المدفوعات:

يُعدُّ عجز ميزان المدفوعات من أبرز التحديات التي تُواجه اقتصاديات الدول النامية، ويعكس هذا العجز اختلال العلاقة بين الإيرادات والمدفوعات الخارجية من عملات أجنبية، نتيجة زيادة الواردات على الصادرات، أو تراجع تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات. فى هذا السياق، يلعب الدَّيْن الخارجي دورًا محوريًّا فى سد هذا العجز وتمويل الفجوة بين الموارد المحلية والاحتياجات التمويلية، ممَّا يجعل منه أداة اقتصادية رئيسية فى سياسات الدول النامية.

(١)د. فايز عبد الهادي، وآخرون، المديونية الخارجية وآثرها على النمو الاقتصادي، المركز الديمقراطي العربي، منشور بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=٧٧٢٢٨

(2)David N. Hyman, Public Finance: A Contemporary Application of Theory to Policy, Cengage Learning, (10th Edition), USA, P.491.

(3)Eaton, J., & Gersovitz, M., op.cit, pp.301,302.

ووفقًا لتقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن العديد من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل تعتمد على الدَّيْن الخارجي [١] لتغطية ما يُعرف بـ»الفجوة التبادلية" (Exchange Gap) و»الفجوة الادخارية" (Saving Gap)، أي: الفجوة بين ما تحتاجه الدولة من عملات أجنبية للاستيراد والإنتاج، وما تملكه فعليًا من موارد ذاتية.

٣ - تمويل مشروعات البنية التحتية:

تُستخدم القروض الخارجية كوسيلة رئيسية لتمويل مشروعات البنية التحتية فى الدول النامية، خاصة فى ظل ضعف المدخرات الوطنية وقيود الإيرادات العامة. وتُساعد هذه القروض فى تمويل قطاعات إستراتيجية مثل النقل والطاقة والمياه والتعليم، ممَّا يُعزِّز من القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما أن الاستثمار فى البنية التحتية يُسهم فى تهيئة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو ما يُعدُّ من محركات التنمية طويلة الأجل [٢]؛ لذا يتطلب استخدام القروض الخارجية فى مجال تمويل مشروعات البنية التحتية إطارًا مؤسسيًا فعَّالًا وحذر يربط بين الكفاءة فى الاحتياجات وتحقيق التنمية المستدامة من وراء هذه المشروعات.

٤ - مواجهة الأزمات الاقتصادية والنقدية الطارئة:

تلجأ الدول؛ خاصة النامية منها، إلى الاقتراض الخارجي كأحد الحلول الفورية لمواجهة الأزمات الاقتصادية والنقدية الطارئة التي تُهدِّد استقرارها المالي.

تُساهم هذه القروض [٣] فى توفير السيولة اللازمة لسداد الالتزامات الخارجية ووقف الانخفاض الحاد فى احتياطيات النقد الأجنبي، ممَّا يُخفِّف من ضغوط السوق، ويحدُّ من تدهور قيمة العملة المحلية.

(1) P. Krugman, M. Obstfeld, M. Melitz, International Economics: Theory and Policy, 11th Edition, 2017, Webster Vienna Private University, pp. 323- 350.

(2) Michael P. Todaro & Stephen C. Smith, Economic Development, Pearson Education Limited, Thirteenth Edition, United Kingdom, 2016, pp. 225 -245.

(3) Warson, D. Y., Public Finance: Public Theory of Government Finance, Cengage Learning, Second Edition, 2022, P.319.

كما تُستخدم القروض الخارجية [١] لدعم ميزان المدفوعات خلال فترات العجز المفاجئ فى الموارد الدولارية، الأمر الذي يسمح للحكومة بضمان استمرار استيراد السلع والخدمات الأساسية، ولا سيَّما فى وقت الجوائح المرضية والكوارث الطبيعية.

تُؤكد تجارب عدة دول [٢] على أن التمويل الخارجي فى أوقات الأزمات يُمكن أن يكون بمثابة دعم مؤقت يحول دون الانزلاق إلى أزمات مالية أعمق، لكنه فى ذات الوقت يتطلب خطة واضحة لإعادة الاستقرار المالي وإعادة هيكلة الاقتصاد، ومع ذلك؛ فإن الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي فى ظل الأزمات قد يُؤدِّي إلى زيادة مديونية الدولة وتفاقم الأعباء المالية مستقبلًا، ممَّا يفرض ضرورة مراقبة إدارة الدَّيْن وفعالية استخدام الموارد لذلك؛ يُنصح بدمج القروض الخارجية ضمن إطار إستراتيجي شامل؛ لتحقيق التعافي الاقتصادي المستدام.

رابعًا: الأبعاد الاقتصادية للدَّيْن الخارجي:

١ - البُعد الكلي: التأثير على النمو الاقتصادي:

تلعب الديون الخارجية دورًا مركزيًّا فى التنمية الاقتصادية للدول النامية، حيث تُمثل مصدرًا مهمًّا للتمويل الذي يُمكن أن يدعم الاستثمار ويُحفِّز النمو الاقتصادي ومع ذلك، يُثير الدَّيْن الخارجي جدلًا واسعًا حول أثره الإيجابي أو السلبي على النمو، إذ يعتمد تأثيره على كيفية استخدام الموارد المُقترضة ومدى قدرة الدولة على إدارتها بكفاءة [٣].

تتفاوت الآراء الاقتصادية بشأن تأثير الدَّيْن الخارجي على النمو الاقتصادي، حيث يرى بعض الباحثين [٤] أن الدَّيْن الخارجي يُعزِّز النمو من خلال توفير التمويل اللازم للاستثمار فى البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية، ممَّا يُؤدِّي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين مستويات المعيشة.

(1) International Monetary Fund (IMF), Public Investment Management Assessment Handbook, 2019.

(2)- World Bank, Debt and Development: How External Financing Can Support Sustainable Growth, 2020.

(3)Catherine Pattillo, Hélène Poirson & Luca Ricci, External debt and growth. IMF Working Paper WP/02/69, 2002.

(4) Alberto Alesina & David Dollar, who gives foreign aid to whom and why? Journal of Economic Growth, National Bureau of Economic Research, Cambridge, vol. 5, issue. (1), 2000, pp. 33-63.

كما يُمكن أن يُساهم الدَّيْن الخارجي فى سد فجوات التمويل التي تُعاني منها الأسواق المحلية، ممَّا يدعم سياسات التنمية.

على الجانب الآخر[١]، تُشير دراسات أخرى إلى أن تراكم الدَّيْن الخارجي قد يُؤدِّي إلى ظاهرة «عبء الدَّيْن (Debt Overhang)، حيث تُعيق التزامات خدمة الدَّيْن قدرة الحكومات على الإنفاق على القطاعات الحيوية، كما قد يُؤدِّي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي وارتفاع معدلات الفائدة، ممَّا يُثبط الاستثمار الخاص ويحدُّ من النمو.

إضافة إلى ذلك[٢]، يُؤثر عدم الاستقرار فى أسعار صرف العملات الناتج عن الديون الخارجية على بيئة الاستثمار ويزيد من مخاطر الاقتصاد.

تُوضح دراسات البنك الدولي[٣] وغيرها أن إدارة الدَّيْن الخارجي بشكل حكيم، مع سياسات مالية ونقدية رشيدة، يُمكن أن تُقلِّل من المخاطر المرتبطة بالدَّيْن وتُساعد فى توجيهه نحو تحقيق نمو اقتصادي مستدام .

كما تُشير دراسة Pattillo, Poirson, & Ricci فى عام ٢٠٠٢[٤] إلى وجود علاقة عكسية بين الدَّيْن الخارجي والنمو الاقتصادي بعد مستوى معين من المديونية، حيث يتحوَّل الدَّيْن إلى عبء يُعيق التنمية.

ومن ثم، فإنَّ جوهر القضية[٥] يتمثل فى قدرة الدول على تعظيم كفاءة استخدام الديون الخارجية من خلال توجيهها نحو استثمارات إنتاجية تدعم أهداف التنمية المستدامة. وعليه؛ تبرز الحاجة إلى تبنِّي إستراتيجيات تمويلية رشيدة تضمن تحقيق النمو دون تحميل الاقتصاد أعباء تفوق قدرته على التحمُّل المالي أو تُهدِّد استدامته، مع التركيز على تخصيص الموارد للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية والعوائد الاقتصادية والاجتماعية طويلة الأجل."

(1)Ibrahim A. El Badawi, Debt Overhang and Economic Growth in Sub-Saharan Africa, IMF eLIBRARY, 1997, pp. 56-88.

(2) Luis Servén, Real-exchange-rate uncertainty and private investment in LDCs. Review of Economics and Statistics, vol. 85, issue 1, 2003, pp. 212-218.

(3)World Bank, Global Economic Prospects: Heightened Tensions, Subdued Investment. Washington, DC: World Bank, (2020).

(4)Catherine Pattillo, Hélène Poirson & Luca Ricci, op.cit.

(5) William Easterly, can foreign aid buy growth? Journal of Economic Perspectives, vol.17, issue (3), 2003, pp. 23-48.

بناءً على ما سبق، فإن العلاقة بين الدَّيْن الخارجي والنمو الاقتصادي ليست علاقة تلقائية، بل علاقة مركَّبة تتأثر بعدد من المحددات، أبرزها جودة إدارة الدَّيْن، وكفاءة توجيه الموارد، والاستقرار الاقتصادي الكلِّي.

٢ - البُعد المالي: تأثيره على الموازنة العامة للدولة:

تلجأ الدول، خصوصًا النامية، إلى الاقتراض الخارجي كوسيلة لسد العجز فى الموازنة العامة أو تمويل مشروعات استثمارية وتنموية. غير أن هذا النوع من التمويل لا يخلو من تبعات مباشرة وغير مباشرة تنعكس على هيكل وأداء الموازنة العامة. ويمكن تلخيص أبرز هذه التأثيرات فيما يلي:

أ. ارتفاع أعباء خدمة الدَّيْن وضغطها على الموازنة:

تُعدُّ خدمة الدَّيْن الخارجي (أي: مجموع الفوائد والأقساط المستحقَّة على الدولة للمُقرضين الأجانب) من أبرز بنود الإنفاق التي تتزايد مع تراكم القروض[1].

ويُستقطع جزء كبير من الإيرادات العامة لتغطية هذه الالتزامات، ممَّا يُقلل من حصة الإنفاق المخصَّصة للقطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والبنية التحتية.

ب . اختلال هيكل الإنفاق العام:

يُؤدِّي تضخُّم الدَّيْن الخارجي إلى إعادة توجيه الإنفاق العام من المجالات الإنتاجية والاجتماعية إلى سداد الالتزامات المالية، الأمر الذي يُؤدِّي إلى اختلال فى هيكل الموازنة. ويظهر هذا الخلل من خلال ضعف نصيب قطاعات التنمية البشرية، ممَّا يُعيق تحقيق أهداف النمو المستدام ويُؤثر على مستويات العدالة الاجتماعية.

(١) أ.د. حازم الببلاوي، المالية العامة: دراسة فى التدخل المالي فى الاقتصاد القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠، ص: ١١٢ – ١١٤.

وقد أكَّدَت بعض الدراسات[١] على أن «ارتفاع مخصَّصات خدمة الدَّيْن يُؤدِّي إلى تآكل مخصَّصات التعليم والصحة، ويُؤثِّر سلبًا على جودة الخدمات العامة، لا سيما فى ظل محدودية الإيرادات العامة فى الدول النامية».

ج - التأثير على الاستقلال المالي:

ترتبط نسبة كبيرة من القروض الخارجية، ولا سيَّما تلك المقدمة من المؤسَّسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بشروط تمويلية وتوصيات فى مجال السياسة الاقتصادية تندرج ضمن ما يُعرف بـ «برامج التكيُّف الهيكلي»[٢]. وتُؤثر هذه الاشتراطات بشكل مباشر على استقلالية الدولة فى إدارة سياساتها المالية والاقتصادية، حيث تُؤدِّي إلى تقليص دور الدولة فى توجيه الموارد بما يُحقق أولوياتها الوطنية، وهو ما يُمكن اعتباره نوعًا من «الوصاية المالية» أو «التدخل المشروط فى السيادة الاقتصادية".

وتتضمن هذه البرامج عادةً حزمة من الإجراءات التقشفية، أهمها[٣]:

» خفض مخصَّصات الدعم الحكومي للسلع الأساسية، وخاصة المنتجات الغذائية والطاقة، بما فى ذلك الكهرباء والوقود.

» تحرير أسعار الصرف، ممَّا يُؤدِّي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع مستويات الأسعار، ويُسهم فى تفاقم معدلات التضخم.

» ترشيد الإنفاق العام عبر تقليص حجم الجهاز الإداري للدولة أو خفض النفقات الاجتماعية.

» توسيع القاعدة الضريبية من خلال فرض ضرائب غير مباشرة (مثل ضريبة القيمة المضافة)، دون أن يُقابل ذلك توسُّع موازٍ فى برامج الحماية الاجتماعية.

---

(١) انظر:
- د. نيفين فرج إبراهيم، العلاقة بين الدَّيْن العام الخارجي وعجز الموازنة العامة فى مصر (١٩٨٢ – ٢٠١٣)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مج٢٢، عدد ٧١، ص: ١٠٠-١٠٥.
- د. إيمان محمد عبد اللطيف، أثر الدَّيْن العام المحلي والخارجي على عجز الموازنة العامة المصرية خلال الفترة: ٢٠٠٠ - ٢٠١٣، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، مجلد ١٨، عدد ٤، أكتوبر ٢٠١٧، ص: ٣٧ -٤٢.

(٢) د. كمال السيد، الاقتصاد الكلي وسياسات التثبيت الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠١٨، ص ٢٣.

(٣) د. أيمن نبيل، تقييم سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي فى مصر خلال الفترة (٢٠١٦ – ٢٠١٩) م، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، المجلد ٣٠، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢٢، ص: ٤٣ – ٧٥.

وتُفضي هذه الإجراءات إلى تحميل فئات محدودي الدخل والطبقات المتوسطة أعباء اقتصادية إضافية، ممَّا يخلُّ بأحد الأهداف الجوهرية للموازنة العامة، والمتمثل فى تحقيق العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد بين الفئات والمناطق. كما يُضعف دور الدولة فى تقديم الدعم للفئات الأكثر هشاشة، ويحدُّ من قدرتها على تعزيز التكافل الاجتماعي فى مواجهة الصدمات الاقتصادية، لا سيما فى ظل تفاقم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي.

٣ - البُعد النقدي: التأثير على سعر العملة المحلية:

تُعدُّ الديون الخارجية من العوامل المؤثرة فى استقرار سعر العملة المحلية، خاصة فى الاقتصاديات النامية. فعند زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي دون تحقيق عائدات دولارية مقابلة، يزداد الضغط على سوق الصرف الأجنبي، ممَّا يُؤدّي إلى تراجع قيمة العملة المحلية [١].

تنشأ العلاقة السلبية بين الدَّيْن الخارجي وسعر الصرف من خلال ثلاث قنوات رئيسية[٢]:

أ - قناة الثقة، إذ يُؤدّي ارتفاع الدَّيْن إلى ضعف ثقة المُستثمرين الأجانب والمحليين فى استقرار الاقتصاد، ممَّا يدفع رؤوس الأموال للخروج أو يُعيق دخولها، وهو ما يُعمِّق انخفاض العملة. وفي الحالات الحادة، تتحوَّل هذه الديناميكية إلى ما يُعرف بـ « أزمة عملة " [٣] (Currency Crisis)، حيث يحدث انهيار مفاجئ فى قيمة العملة بفعل الذعر المالي أو نقص الاحتياطيات.

ب - قناة الطلب على النقد الأجنبي، بسبب الحاجة إلى توفير العملات الصعبة لخدمة الدَّيْن.

ج - قناة الأثر العكسي على الميزان التجاري، حيث يُؤدّي تراجع العملة إلى زيادة تكلفة الواردات مع التضخم الداخلي.

(١) خضير حسن خضير، "أزمة الديون الخارجية فى الدول العربية والإفريقية" مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، ص: ٤٥، ٤٦.

(2) Chudik, A., Mohaddes, K., Pesaran, M. H., & Raissi, M., "Debt Sustainability in Low-Income Countries: A Global Perspective, Cambridge University Press, 2021, pp.73-77.

(3) International Monetary Fund (IMF), Global Financial Stability Report Restoring Confidence and Progressing on Reforms', October 2012, P.5.

فى هذا السياق، تُشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الدَّيْن الخارجي قد يُؤدِّي إلى تدهور قيمة العملة، خاصة عندما يُستخدم لسد عجز الموازنة أو دعم الاستهلاك بدلًا من تمويل مشروعات إنتاجية. على سبيل المثال، يُوضح كلٌّ من «راينهارت» و«روغوف» فى دراسة[1] لهما عام (٢٠١٠) أن الدول ذات المستويات المرتفعة من الدَّيْن الخارجي معرَّضة لأزمات عملة أكثر من غيرها.

من ناحية أخرى، يرى بعض الباحثين العرب أن تأثير الديون على العملة يرتبط أيضًا بمدى كفاءة السياسة الاقتصادية.

فوفقًا لدراسة[2] صادرة عن المعهد العربي للتخطيط بالكويت فإن «الإدارة الرشيدة للديون الخارجية، وربطها بالأولويات الإنتاجية، يُعدُّ شرطًا لتجنُّب الآثار السلبية على العملة وسعر الصرف».

خلاصة الأمر: إن استدامة العملة الوطنية لا تنفصل عن هيكل الدَّيْن الخارجي وتوجُّهاته، فكلما تزايد الاعتماد على الاقتراض الخارجي غير المنتج، تضاعفت المخاطر المرتبطة بسعر الصرف، سواء عبر استنزاف الاحتياطيات أو تفاقم فجوة العملات الأجنبية. ومن ثم؛ فإن كبح تأثير الديون الخارجية على استقرار العملة يتطلب سياسة دَيْن رشيدة، تقوم على التقييم الدقيق لقدرة الاقتصاد على توليد النقد الأجنبي، وترتبط عضويًا بإستراتيجية تصديرية طويلة الأجل، ومؤسَّسات مالية قادرة على امتصاص الصدمات بالإنتاج[3]. فالاقتراض الخارجي ليس مجرد أداة تمويل، بل هو عنصر حسَّاس فى معادلة الثقة النقدية والاقتصادية، وأي خلل فيه قد ينعكس مباشرة على استقرار العملة، ويقود إلى مسار تراجعي يصعب كبحه فى غياب إصلاحات هيكلية متكاملة.

٤ - البُعد السيادي: تقليص حرية اتخاذ القرار الاقتصادي:

يُمثل الدَّيْن الخارجي أحد أبرز التحديات التي تُواجه الدول النامية فى العصر الحديث، ليس فقط لما يحمله من أعباء مالية متزايدة، وإنما لما يفرضه

(1)Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S., Growth in a Time of Debt. American Economic Review, vol.100, issue (2), 2010, pp. 573-578.

(2)Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents. W. W. Norton & Company, 2003, pp. 51-59.

(٣) المعهد العربي للتخطيط ، الدَّيْن العام وأثره على الاستقرار المالي فى الدول العربية، الكويت، ٢٠١٩.

من قيود سياسية واقتصادية تمسّ بجوهر السيادة الوطنية. وتكمن الخطورة فى أن الاعتماد المفرط على الديون الخارجية لا يُؤثر فقط على مؤشرات الاقتصاد الكلي، بل يمتدُّ ليُقيّد حرية القرار الاقتصادي، إذ تُصبح السياسات العامة مرهونة بتوجيهات وشروط الأطراف الدائنة.

وتتضمَّن بعض الضغوط غير المرغوبة:

أ - القيود المفروضة على السياسات الاقتصادية الوطنية:

عندما تلجأ الدول إلى الاقتراض من الخارج، فإنها لا تحصل فقط على موارد مالية، بل تُصبح أيضًا خاضعة لشروط غالبًا ما تُفرَض من قبل المؤسَّسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي. وتُعرف هذه الشروط باسم برامج الإصلاح الاقتصادي أو برامج التكيُّف الهيكلي، وقد تشمل[1]:

» تحرير سعر الصرف: والذي يُؤدِّي فى كثير من الأحيان إلى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة تكلفة الواردات.

» رفع الدعم عن السلع والخدمات الأساسية: ممَّا يرفع تكاليف المعيشة، خاصة على الفئات الفقيرة.

» تقليص الإنفاق الحكومي: وخصوصًا فى القطاعات الاجتماعية مثل التعليم والصحة.

» الخصخصة: وتحويل ملكية مؤسَّسات الدولة إلى القطاع الخاص، ممَّا قد يُهدِّد فرص العمل ويزيد من تركز الثروة.

» تحرير التجارة: بما فى ذلك خفض الجمارك والقيود على الاستيراد، ممَّا يُضعف الصناعات المحلية.

وقد أظهرت تجارب العديد من الدول، كالأرجنتين (٢٠٠١)، واليونان (٢٠٠٨-٢٠١٥)، ومصر (٢٠١٦- الآن)، أن هذه الشروط غالبًا ما تكون ذات طابع نمطي غير مرن، ولا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكلِّ

(1)Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S., This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton University Press, 2011, pp. 230-235.

دولة، ممَّا تُشكل عواقبه احتقانًا سياسيًّا ضد السلطة والنظام.

ب - تحوُّل الأولويات: من التنمية إلى خدمة الدَّيْن:

عند تراكم الديون الخارجية، تُصبح خدمة الدَّيْن (أي: سداد أصل الدَّيْن وفوائده) من أولويات الدولة، ممَّا يُؤثر بشكل مباشر على هيكل الإنفاق العام. وفي بعض الدول الإفريقية، بلغت نسبة خدمة الدَّيْن أكثر من ٤٠٪ من الإيرادات العامة[١]، هذا الوضع يُؤدِّي إلى:

» تحجيم الإنفاق الاجتماعي والاستثماري.

» تجميد أو إلغاء مشروعات تنموية حيوية.

» تأجيل الإصلاحات الهيكلية الداخلية.

وتظهر بعض الدراسات [٢]، أن الدول ذات العبء الكبير من الديون الخارجية تكون أقل قدرة على الاستجابة للأزمات المفاجئة، مثل الكوارث الطبيعية والجَوَائِحُ المعدية؛ نظرًا لانشغال مواردها المحدودة بسداد الالتزامات المالية.

ج - الارتهان إلى المؤسَّسات المالية الدولية فى تقرير السياسات النقدية والمالية:

فى حالة الاعتماد المزمن على الديون، تتحوَّل الدول من كونها جهات مستقلة فى تقرير سياساتها الاقتصادية إلى جهات منفذة لتوصيات خارجية. ويبرز هذا الارتهان من خلال:

» المشاورات الدورية مع صندوق النقد الدولي بموجب المادة الرابعة.

» الإشراف المباشر على تنفيذ الموازنات والسياسات النقدية من قبل فرق فنية دولية.

» تأثير تصنيفات وكالات الائتمان العالمية على قدرة الدولة فى الحصول على قروض بشروط ميسَّرة.

(1)UNCTAD. World Investment Report. United Nations Conference on Trade and Development, (2023).

(2) Michel. Chossudovsky, The globalization of poverty: impacts of IMF and World Bank reforms, Zed Books, London, 1997, P.103.

» إجبار الحكومة فى بعض الأحيان على تعديل قوانين الاستثمار أو الضرائب لتُناسب شروط الدائنين، ممَّا يُضعف قدرتها على توجيه الاقتصاد حسب أولوياتها الوطنية.

مثال على ذلك: ما حدث فى مصر بعد توقيع اتفاقية القرض مع صندوق النقد الدولي عام ٢٠١٦، حيث تم تحرير سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، ممَّا أدَّى إلى انخفاض قيمته بنحو ٥٠٪ خلال أسابيع قليلة، ونتج عن ذلك تضخم كبير فى الأسعار، وتراجع فى القوة الشرائية للمواطنين، بينما فُرضت ضريبة القيمة المضافة وجرى خفض الدعم، وهي كلها سياسات جاءت ضمن شروط الاتفاق مع الصندوق[١].

د - تشويه البنية الإنتاجية الوطنية:

غالبًا ما يُؤدِّي الاعتماد المفرط على الدَّيْن الخارجي إلى تركيز الاستثمار الحكومي على المشروعات ذات العائد السريع أو القابلة للتصدير؛ بهدف توليد العملة الصعبة، وإهمال القطاعات الإنتاجية الموجهة للسوق المحلية، خصوصًا الصناعة والزراعة. ويُؤدِّي هذا إلى[٢]:

» زيادة التبعية للأسواق الخارجية.

» انخفاض مستوى الاكتفاء الذاتي الغذائي والصناعي.

» هشاشة الاقتصاد أمام الصدمات العالمية (مثل تقلب أسعار النفط أو الغذاء).

» إهمال السياسات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر على المدى البعيد.

٥ - التأثير على استقرار النظام السياسي والاجتماعي:

القيود الاقتصادية الناتجة عن برامج الدَّيْن، خاصة فى غياب شفافية ومساءلة حقيقية، تُؤدِّي فى كثير من الحالات إلى اضطرابات اجتماعية، تفقد فيها الحكومات شرعيتها السياسية. وقد شهدت دول عدة مثل تونس، لبنان، وسريلانكا احتجاجات واسعة مرتبطة بالسياسات الاقتصادية الموجَّهة من الخارج.

(١) عادل النشار، الاقتصاد المصري بين الديون والتبعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٨، ص: ٢٧.

(2) Carmen Reinhart & Kenneth Rogoff, This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton University Press, 2010, pp. 93-124.

الفرع الثاني

مفهوم عدم المساواة فى الدخل وطرق قياسها

تُعدُّ قضية عدم مساواة الدخل من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تُؤثر بشكل مباشر على استقرار المجتمعات، وتُحدِّد مدى قدرة الاقتصاد على تحقيق النمو الشامل والمستدام. فقد أظهرت التجارب الدولية أن ارتفاع مستويات التفاوت فى توزيع الدخول يُؤدِّي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وزيادة معدلات الفقر، وانتشار مشاعر الإقصاء والتهميش الاجتماعي. فى هذا السياق، وفي هذا الإطار سنتناول مفهوم عدم المساواة فى الدخل، وعلاقة السببية بين الديون الخارجية وعدم المساواة فى الدخل، مع التركيز على الأدوات المختلفة المستخدمة فى قياسه.

أوَّلًا - مفهوم عدم المساواة فى الدخل:

يُقصد بمفهوم[١] عدم المساواة فى توزيع الدخل، وفقًا لتعريف للبنك الدولي: « التفاوت فى توزيع الدخول بين الأفراد أو الأسر فى المجتمع، ويُقاس عادةً بمدى حصة كلِّ فرد أو شريحة من مجموع الدخل القومي. ويُعتبر المفهوم أداة تحليلية لفهم مدى عدالة توزيع الموارد الاقتصادية والفرص المتاحة للأفراد ».

تكمُن أهمية هذا المـــؤشر فى قدرته على كشف الفجوات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع، ممَّا يُساعد على توجيه السياسات الاقتصادية نحو تحقيق تنمية أكثر شمولًا وعدالة.

ويُشير Robert smith [٢]إلى مفهوم عدم المساواة فى توزيع الدخل بأنه: « مؤشر اقتصادي يكشف عن فجوة اجتماعية للتفاوت بين الطبقات فى الدخل خلال فترة زمنية معينة، وهو ما يُؤدِّي إلى تقليص الثروات فى أيدي قلة تزداد مدخراتهم واستثماراتهم وفي المقابل تظل الطبقات الفقيرة فى معاناة البحث عن نفقات المعيشة، وكل هذا بدوره يُمثل عوائق أمام تحقيق التنمية والرخاء الاقتصادي ».

(1)World Bank, World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains. Washington, 2020, DC: World Bank.

(2) Robert smith, The Great Divide: Understanding Income Inequality, June 20, 2024, Available at the link; https://robertsmith.com/blog/income-inequality

على المستوى العالمي [١]. يُعدُّ التفاوت فى الدخل شديدًا بكل المقاييس، حيث كان أغنى ١٪ من سكان العالم يحصلون على ما يُعادل دخل أفقر ٥٦٪ منهم فى أوائل القرن الحادي والعشرين. وفي الولايات المتحدة، يفوق التفاوت فى الدخل بكثير ما هو عليه فى معظم الدول المتقدمة الأخرى. ففي عام ٢٠١٤، حصل أغنى ١٪ على ٢٢٪ من إجمالي الدخل، وحصلت أعلى ١٠٪ من الأسر الأمريكية على حوالي ٦٠٪ من إجمالي الدخل.

يُشير مفهوم عدم المساواة فى توزيع الدخل إلى توزيع الدخل بشكل غير متساوٍ بين أفراد فئة سكانية محددة. وبقياس هذا المؤشر الاقتصادي يظهر التقدم الاقتصادي أو التراجع المحتمل للدولة، حيث تتمتَّع البلدان ذات المساواة الأكبر فى الدخل باقتصاديات أكثر مرونة، وهي أكثر قدرة على مواجهة الأزمات المالية، أما البلدان ذات التفاوت الأكبر فى الدخل فتشهد انخفاضًا فى الإنفاق والطلب الاقتصادي، ممَّا يُؤدِّي إلى ركود اقتصادي.

ثانيًا - علاقة السببية بين الديون الخارجية وعدم المساواة فى الدخل:

تُعدُّ العلاقة بين الدَّيْن الخارجي وعدم المساواة فى الدخل من القضايا الاقتصادية المعقَّدة، التي أثارت اهتمام العديد من الباحثين خلال العقود الأخيرة، خاصة فى الدول النامية. وترتكز هذه العلاقة على فرضية أن الاعتماد المفرط على الديون الخارجية قد يُؤدِّي إلى تفاقم التفاوتات الاقتصادية داخل المجتمع، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

من الناحية النظرية، تُشير بعض الدراسات[٢] إلى أن الديون الخارجية يُمكن أن تُسهم فى تمويل الاستثمارات العامة وتطوير البنية التحتية، ممَّا يُحسِّن مستويات المعيشة ويُقلل من الفوارق الطبقية غير أن هذا الأثر الإيجابي مشروط

(1) Michael W. Howard & Valerie J. Carter, income inequality, Article in Encyclopedia Britannica, Available at the link; https://www.britannica.com/money/income-inequality

(2)1- For further information, see the references;

- Michael P. Todaro & Stephen C. Smith, op.cit, P. 673.

- CNUCED, Economic Development in Africa Report 2020 : Lutter contre les flux financiers illicites pour un développement durable en Afrique. Genève, 2020.

بكفاءة إدارة الدَّيْن واستخدامه فى قطاعات إنتاجية ومشروعات تنمية مستدامة تُساهم فى تحسين فرص الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والعمل.

فى المقابل، تُشير العديد من الدراسات[١] إلى وجود علاقة سببية سلبية بين ارتفاع مستويات الدَّيْن الخارجي واتساع فجوة عدم المساواة فى الدخل، خصوصًا عندما يتمُّ توجيه الدَّيْن نحو سد عجز الموازنة أو تمويل النفقات الجارية بدلًا من الاستثمار التنموي، كما أن خدمة الدَّيْن – التي تشمل الفوائد والأقساط – تستنزف الإيرادات العامة وتُقلل من الإنفاق الاجتماعي، ممَّا يضرُّ بالفئات الفقيرة ويُؤدِّي إلى تركُّز الدخل فى يد فئات محدودة.

وفي هذا الإطار تُظهر نتائج عدد من الدراسات التجريبية فى سياق دول أفريقيا وأمريكا اللاتينية أن تراكم الديون الخارجية، خاصةً عندما يكون مصحوبًا بشروط قاسية من المؤسَّسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، غالبًا ما يُؤدِّي إلى فرض حزم من السياسات التقشُّفية التي تتضمَّن تقليصًا للإنفاق العام، لا سيَّما فى مجالات التعليم والصحة والدعم الاجتماعي. وهو ما ينعكس سلبًا على مستويات العدالة الاجتماعية، ويُؤدِّي إلى تعميق الفجوة بين الطبقات، وتآكل قدرات الطبقة الوسطى، وزيادة هشاشة الفئات الفقيرة.

فعلى سبيل المثال، توصَّلَت دراسة[٢] أجراها Bretton Woods Project (٢٠٢٠) إلى أن برامج التقشُّف المرتبطة باتفاقيات التمويل مع صندوق النقد الدولي أدَّت إلى انخفاض الإنفاق الاجتماعي فى نحو ٧٨٪ من البلدان المعنية، ممَّا ساهم فى اتساع فجوات عدم المساواة. كما بيَّنَت دراسة[٣] Ortiz and Cummins (٢٠١٣) أن التدخُّلات المالية المشروطة ساهمت فى تدهور المؤشرات الاجتماعية فى الدول

(1) For further information, see the references;

- Paola Subacchi, "COP29 : « Un pays qui réduit ses dépenses sociales pour assurer le service de sa dette ne pourra pas investir dans le développement durable »» (Le Monde, 18 octobre 2024).

- Carmen M. Reinhart & Kenneth S. Rogoff, Growth in a Time of Debt, American Economic Review, vol. 100, Issue. 2, May 2010, pp. 180 -200.

(2) Bretton Woods Project, The World Bank and IMF: Structural Adjustment and Poverty, (2020), Retrieved from https://www.brettonwoodsproject.org

(3)Isabel Ortiz & Matthew Cummins, The Age of Austerity: A Review of Public Expenditures and Adjustment Measures in 181 Countries, March 2013, SSRN, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=226077.

منخفضة ومتوسطة الدخل، وخصوصًا تلك التي تعتمد بشكل مفرط على الاقتراض الخارجي.

خلاصة الأمر: إن العلاقة بين الدَّيْن الخارجي وعدم المساواة فى الدخل لا تُعدُّ علاقة أحادية الاتجاه، بل تتسم غالبًا بطابع دائري ومركَّب: حيث يُؤدِّي تراكم الدَّيْن الخارجي إلى تبنِّي سياسات تُؤدِّي إلى ارتفاع مستويات عدم المساواة، والتي بدورها تُضعف من معدلات النمو الاقتصادي الشامل، ممَّا يضطرُّ الحكومات إلى مزيد من الاقتراض لتغطية العجز فى الموارد، وهكذا دواليك. هذه الحلقة المُفرغة تُمثل تحديًا حقيقيًا أمام جهود تحقيق التنمية المستدامة فى الدول النامية.

ومن ثم؛ فإن تحليل هذه العلاقة لا يُمكن أن يقتصر على الجوانب الكمية أو الاقتصادية البحتة، بل يستوجب تبنِّي مقاربة متعددة الأبعاد تأخذ فى الاعتبار البنية السياسية والمؤسَّسية، ودرجة الشفافية والحوكمة فى إدارة الموارد العامة. وفي ضوء ذلك، تُصبح الحاجة ملحَّة إلى تبنِّي سياسات رشيدة لإدارة الدَّيْن الخارجي، ترتكز على ثلاث ركائز أساسية:

- الأولى: الشفافية المالية: فيما يتعلق بشروط الاقتراض وآليات السداد.
- الثانية: الاستدامة: من خلال الحرص على توجيه القروض نحو استثمارات إنتاجية تُساهم فى رفع معدلات النمو والتنمية المستدامة.
- الثالثة: الإصلاحات الهيكلية: التي تُقلل من الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي وتدعم العدالة فى توزيع الدخل والثروة.

وقد أكَّدَت دراسة [1] صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) فى تقريره السنوي لعام ٢٠٢٢ حول الدَّيْن والتنمية، أهمية هذه المبادئ، مُشيرة إلى أن غياب إستراتيجيات واضحة لإدارة الدَّيْن فى العديد من الدول الإفريقية واللاتينية قد أسهم فى تفاقم الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية فى تلك الدول. لذلك فإن فهم علاقة السببية بين الدَّيْن الخارجي

(1) UNCTAD, Trade and Development Report 2022: Development prospects in a fractured world: Global disorder and regional responses. United Nations Conference on Trade and Development.2022, Retrieved from https://unctad.org,

وعدم المساواة فى توزيع الدخل لا يُمكن أن يتمَّ بمعزل عن تحليل السياسات المالية والاقتصادية العامة، ولا عن السياق السياسي والهيكلي الذي تنشأ فيه تلك السياسات. وهو ما يفرض على صانعي القرار تبنِّي إستراتيجيات تنموية متكاملة تتضمَّن إعادة النظر فى نماذج النمو الموجَّهة بالتدفقات المالية الخارجية، والسعي نحو بناء اقتصاديات أكثر اعتمادًا على الذات عن طريق الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة، وأكثر قدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية.

ثالثًا - طرق قياس عدم المساواة فى توزيع الدخل:

يُعدُّ عدم المساواة فى توزيع الدخل من أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس مدى التفاوت فى مستويات المعيشة بين أفراد المجتمع. وقد بات قياس هذا التفاوت أمرًا بالغ الأهمية لواضعي السياسات الاقتصادية، خصوصًا فى الدول النامية، لفهم مدى كفاءة توزيع الموارد وأثر السياسات الاقتصادية على الفئات المختلفة. تتعدد الأدوات والمؤشرات المستخدَمة فى قياس عدم المساواة، وتتفاوت من حيث الدقة والاعتماد على البيانات.

يتناول هذا البند جدول المعاملة التفضيلية لأبرز الطرق والمؤشرات المستخدمة فى قياس عدم المساواة فى توزيع الدخل.

الجدول رقم (٢)

يُبين المعاملة التفضيلية لأبرز الطرق والمؤشرات المستخدَمة فى قياس عدم المساواة فى توزيع الدخل

المؤشر	تعريفه	طريقة حسابه لعدم المساواة في الدخل	نطاق القيم	العيوب	المزايا	الجهات/ المؤسَّسات/ التقارير/ المؤشرات التي تستخدمه رسمًيا
(1) مُعامل / مؤشر جيني Gini Coefficient/ Index	يُعدّ من أشهر مؤشرات قياس عدم المساواة. تتراوح قيمته بين 0 (عدالة تامة في توزيع الدخل) و1 (عدم مساواة مطلقة حيث يمتلك فرد واحد كل الدخل).	$G = \frac{A}{A+B}$ حيث A هي المساحة بين منحنى لورنز وخط التساوي، و A +B هي المساحة تحت خط التساوي.	1 :0 أو 100 :0 %	1 -لا يوضح مصدر التفاوت (هل هو بين الطبقات الدنيا أو العليا؟). 2 - حساس لحجم العينة والأسلوب الإحصائي المستخدم.	1 - سهل الفهم ويوفر مقياسًا عدديًّا واضحًا يمكن استخدامه في التحليل الإحصائي. 2 - شائع استخدامه عالميًّا من قبل المنظمات الدولية والجمعيات الاقتصادية. 3 - يُستخدم في رسم السياسات العامة وتقييم أثرها التوزيعي.	UNDP - WB - IMF – OECD – ILO – (ESCWA– UN) – FAO – (CAPMAS – Egypt) – (U.S. Census Bureau) – (ONS – England) – (INSEE – France) – (Destatis – Germany) – (NSO – India) – (IBGE – Brazil) – (WEF) – (OIC) – (IFAD) – WIDER – (CGD) (Brookings) –(LIS Cross–National data Center) – (World Inequality Report) – (SDG 10.1.1) – A social justice index.
(2) منحنى لورنز Lorenz Curve	يقارن المنحنى بين النسبة التراكمية للسكان والنسبة التراكمية للدخل، بدءًا من الفئات ذات الدخل المنخفض إلى الفئات ذات الدخل الأعلى. وكلما انحنى الخط عن خط التساوي (خط 45 درجة)، زادت درجة عدم المساواة.	$L(p) = \frac{\int_0^{P} f_{(x)}dx}{\int_0^{1} f(x)dx}$ $L_{(p)}$ تُعنى قيمة منحنى لورنز عند النسبة التراكمية للسكان p (أي: ما هي نسبة الدخل التي يحصل عليها أفقر p% من السكان). p تُعنى النسبة التراكمية من السكان؛ حيث $0 \geq p \geq 1$. $f(x)$ تُعنى دالة توزيع الدخل؛ أي الدالة التي تُعطي الدخل عند النسبة (x) من السكان (مرتبة تصاعديًّا من الأفقر للأغنى). $\int_0^{P} f_{(x)}dx$ تُعنى إجمالي الدخل التراكمي لأفقر p % من السكان. $\int_0^{1} f_{(x)}dx$ تُعنى إجمالي الدخل الكلي للمجتمع.	لا يُعطي قيمة رقمية مباشرة	1 - لا يعطي قيمة عددية محددة لدرجة التفاوت. 2 - يصعب استخدامه في التحليل الإحصائي المقارن، ولكن يمكن استخدامه لحساب معامل جيني.	يصور عدم المساواة بين السكان بصريًّا بطريقة سهلة الفهم والتحليل.	يستخدم كمرحلة أولية لمعامل جيني للوصول لمقياس عددي واضح يُمكن استخدامه في التحليل الإحصائي لتحديد نسبة ومقدار التفاوت في الدخل، ولكن لا يستخدم بمفرده إلا في حدود ضيقة من المهتمين وذوي الشأن.

المؤشر	تعريفه	طريقة حسابه لعدم المساواة في الدخل	نطاق القيم	العيوب	المزايا	الجهـات/ المؤسَّسـات/ التقارير/ المؤشرات التي تستخدمه رسميًّا
(3) مؤشر ثيل Theil Index	هو مقياس عددي لعدم المساواة، يأخذ قيمة صفر في حالة المساواة التامة (أي أن كل فرد يحصل على نفس الدخل)، وتزداد قيمته كلما زاد التفاوت. ويتميز بأنه قابل للتجزئة (decomposable)، أي: يمكن فصل التفاوت إلى تفاوت داخل المجموعات وتفاوت بين المجموعات، وهو مشتق من مفاهيم نظرية المعلومات.	$T = \sum_{i=1}^{n} \ln(\frac{y_i}{\mu})$ y_i تشير إلى دخل الفرد رقم i في العينة (أي: الدخل الخاص بكل شخص أو وحدة). μ تشير إلى متوسط الدخل لجميع الأفراد في المجتمع أو العينة. n تشير إلى عدد الأفراد أو الوحدات الاقتصادية في المجتمع. ln اللوغاريتم الطبيعي للنسبة بين دخل الفرد ومتوسط الدخل. يُستخدم هذا التعبير لقياس انحراف دخل الفرد عن المتوسط. $\sum_{i=1}^{n}$ تشير إلى علامة المجموع، وتعني أن المؤشر يُحسب بجمع القيم الناتجة من التعبير السابق لكل فرد من i=1 إلى i=n.	الحد الأدنى: 0=T الحد الأقصى التقريبي: ln(N)>T	1 - أقل وضوحًا في التفسير مقارنة بمؤشرات مثل معامل جيني. 2 - يتطلب بيانات مفصلة على مستوى الأفراد . 3 - حساس للبيانات الشاذة وغير الدقيقة. 4 - غير شائع الاستخدام.	1 - قابل للتجزئة: حيث يمكن تحليل التفاوت داخل وبين مجموعات سكانية. 2 - يعتمد على نظرية المعلومات اعتمادًا كليًّا. 3 - يُفسر التفاوت باعتباره انحرافًا عن "الوضع الأمثل" للمساواة.	يعض مراكز البحوث والدراسات الاقتصادية والتنموية؛ مثل (Eurostat).
(4) مؤشر هوفر Hoover Index أو مؤشر عدم التوازن (Disparity Index) أو مؤشر Robin Hood	هو نسبة مئوية تُعبّر عن الحد الأدنى من الدخل أو الثروة الذي يجب "إعادة توزيعه" بين الأفراد أو الشرائح السكانية للوصول إلى التوزيع المتساوي تمامًا، لذلك، يُسمى أحيانًا: "مؤشر روبن هود "Robin Hood) Index) لأنه يقيس كم يجب أن "يُؤخذ من الأغنياء "ليُعطى للفقراء" لتحقيق المساواة.	$H = \frac{1}{2}\sum_{i=1}^{n}\left\lvert w_i - \frac{E_m}{E_r}\right\rvert = \frac{1}{2}\sum_{i=1}^{n}\left\lvert w_i - \frac{1}{n}\right\rvert$ Em تشير إلى النسبة التراكمية للسكان. Er تشير إلى النسبة التراكمية للدخل. $\sum$ رمز يشير إلى جمع القيم الناتجة عن الفرق بين نسب السكان والدخل عبر جميع الفئات. - يتم جمع الفروق بين كل شريحة سكانية ودخلها النسبي. - يُقسم الناتج على 2 لتجنب التكرار الناتج عن الفروق المزدوجة.	1 :0 أو 100 :0 %	1 - غير قابل للتجزئة؛ حيث لا يمكن فصله بسهولة إلى تفاوت "داخل" و"بين" المجموعات؛ وبذلك لا يعكس توزيع التفاوت بدقة. 2 - يُستخدم بشكل أقل شيوعًا مقارنة بمعامل جيني أو مؤشر ثيل. 3 - حساس للحجم النسبي للفئات؛ حيث؛ يتأثر بتقسيم الفئات أو عدد الأفراد في كل شريحة إذا لم تكن موحدة. 4 - لا يتمتع بخواص رياضية مثل "قابلية التجزئة الإضافية" المطلوبة في تحليل السياسات المعقدة؛ لذا فهو غير كافٍ بمفرده لتحليل ديناميكيات التفاوت المعقدة أو تصميم السياسات الاقتصادية الدقيقة.	1 - بسيط حسابيًا أسهل من مؤشرات جيني وثيل، ويمكن تفسيره بسهولة كنسبة الدخل التي يجب إعادة توزيعها لتحقيق المساواة، مما يجعله مفهومًا لغير المتخصصين. 2 - مُفيد في المقارنات السريعة؛ حيث يُستخدم لمقارنة مستويات عدم المساواة بين فئات سكانية أو جغرافية بشكل سريع. 3 - مناسب للعرض الإعلامي والسياسي لأن نتائجه يمكن التعبير عنها بصورة مباشرة وسهلة (مثلاً: "30% من الدخل بحاجة لإعادة التوزيع").	يُعتمد عليه أحيانًا في التحليلات الأكاديمية والاقتصادية و الأدبيات المبسطة لشرح مفاهيم التفاوت.

R: Table prepared by the researcher based on:

1- M. O. Lorenz, Methods of measuring the concentration of wealth. Publications of the American Statistical Association, Vol. 9, Issue. (70), 1905, pp.209-219.

2- Corrado Gini, Variabilità e mutabilità. Bologna: Tipografia di Paolo Cuppini, 1912.

https://www.byterfly.eu/islandora/object/librib:680892/datastream/PDF/content/librib_680892.pdf

3 - Pedro Conceicao, Pedro Ferreira, The Young Person's Guide to the Theil Index: Suggesting Intuitive Interpretations and Exploring Analytical Applications. UNDP Technical Paper, 2000.

4 - Edgar M. Hoover, The Measurement of Industrial Localization, The Review of Economics and Statistics, 1936.

يُلاحظ من الجدول رقم (٢) والخاص بالمعاملة التفضيلية لطرق ومؤشرات قياس عدم المساواة فى توزيع الدخل، أن المؤشر الأفضل للقياس هو مُعامل/ مؤشر جيني للأسباب الآتية:

١ - سهولة الفهم والتفسير:

يُعطي قيمة عددية بين ٠ و١ أو ٠ إلى ١٠٠ إذا حُوِّل إلى نسبة مئوية.

حيث = ٠ مساواة تامة، و١ = عدم مساواة تامة.

هذه البساطة تجعل من السهل تفسيره ومقارنته بين الدول والفترات الزمنية.

٢ - يُمثل التوزيع الكامل للدخل:

لا يعتمد المؤشر على فئات أو شرائح محددة فقط، بل يأخذ فى الاعتبار كامل توزيع الدخل بين جميع الأفراد أو الأسر؛ لذا يعكس بشكل شامل التفاوت بين الفقراء والأغنياء.

٣ - مبني على منحنى لورنز:

وتتمثل أهمية هذا الأمر فى إنه يتمُّ اشتقاقه من منحنى لورنز الذي يُوضح النسبة التراكمية للدخل مقابل النسبة التراكمية للسكان.

كما إنه يُعطي تمثيلًا بصريًا قويًا يسهل شرحه فى الدراسات الاقتصادية.

٤ - قابل للمقارنة دوليًا:

حيث إنه يُستخدم على نطاق واسع من قبل المنظمات والوكالات والهيئات الدولية والمؤسَّسات البحثية ذات الصلة بالاقتصاد، ممَّا يسمح بإجراء مقارنات دولية موحَّدة حول توزيع الدخل.

٥ - يعكس تغيرات التوزيع بمرونة:

يُعدُّ مُعامل جيني حسَّاسًا للتغيرات فى توزيع الدخل، حتى لو كانت تلك التغيرات صغيرة.

كما إنه يُظهر تحسُّن أو تدهور المساواة بدقة بمرور الوقت.

٦ - يُستخدم فى الدراسات الأكاديمية والاقتصادية:

يُعتبر مُدخلًا رئيسيًا فى النماذج الاقتصادية، والتحليلات الاجتماعية، وقياس الفقر والتنمية المستدامة.

وبناءً على ذلك، يرتكز الإطار العملي للدراسة على استخدام القيم الإحصائية المنشورة لمعامل (مؤشر) جيني كمؤشر لقياس درجة عدم المساواة فى توزيع الدخل؛ بهدف تحليل العلاقة بين الديون الخارجية وعدم المساواة فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٤).

المبحث الثاني
الإطار التطبيقي على الحالة المصرية

تمهيد وتقسيم:

تُعدُّ مصر من الدول النامية التي شهدت خلال العقود الأخيرة تحوُّلات جوهرية فى سياساتها الاقتصادية، شملت؛ التوسُّع فى البنية التحتية وتوسيع دائرة الاقتراض الخارجي كأداة لتمويل التنمية وسد العجز فى الموازنة العامة. وقد أسفرت هذه السياسات عن ارتفاع مطرد فى حجم الدَّيْن الخارجي، ممَّا أثار العديد من التساؤلات حول انعكاسات هذا التوجُّه على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، لا سيَّما فيما يتعلَّق بمستوى العدالة فى توزيع الدخل بين مختلف فئات المجتمع.

فى المقابل، شهدت مؤشرات التفاوت فى الدخل داخل المجتمع المصري تفاقمًا تدريجيًا، ممَّا يظهر فى ارتفاع نسب الفقر، وتراجع نصيب الطبقات الدنيا من الناتج المحلي، واتساع الفجوة بين الريف والحضر، وبين الأحياء والقرى. وهو ما يُثير التساؤل حول ما إذا كان الدَّيْن الخارجي مجرد متغير مالي حيادي، أم أنه يُمثل أحد العوامل التي تُكرّس عدم المساواة وتُعمِّق الفجوات الاقتصادية والاجتماعية.

وانطلاقًا من هذه الإشكالية، يسعى هذا الفصل إلى دراسة الحالة المصرية من زاوية العلاقة بين الدَّيْن الخارجي ومستويات عدم المساواة فى توزيع الدخل. ويعتمد فى ذلك على تحليل تطوُّر الدَّيْن الخارجي من حيث الحجم والمصادر والأغراض، ومن ثم استعراض السياسات الاقتصادية المرتبطة بإعادة توزيع الدخل ومدى عدالتها، قبل الانتقال إلى تحليل العلاقة بين المتغيرين من خلال الإحصائيات المنشورة لمؤشر جيني كمقياس رئيسي للتفاوت.

وتنظيمًا لهذا الطرح، يُقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مطالب رئيسية، على النحو الآتي:

المطلب الأوَّل : تحليل تطور الدَّيْن الخارجي فى مصر.

المطلب الثاني : تحليل السياسات الاقتصادية المؤثرة على العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل.

المطلب الثالث : تحليل العلاقة بين الديون الخارجية وعدم المساواة فى توزيع الدخل.

المطلب الأوَّل

تحليل تطوُّر الدَّيْن الخارجي فى مصر

مرَّ الاقتصاد المصري بعدة مراحل من الاستقرار والتحديات الاقتصادية، تخللتها برامج إصلاح اقتصادي كبرى، وأزمات مالية عالمية، وتغيرات سياسية داخلية أثرت جميعها على حجم الاقتراض الخارجي وأغراضه. وقد أدَّى هذا التداخل فى العوامل الاقتصادية والسياسية إلى تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي عبر فترات متعددة، سواء لسد احتياجات عاجلة مرتبطة بعجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة، أو لتمويل مشروعات تنموية كبرى تستهدف دعم النمو الاقتصادي وتحسين البنية التحتية.

وقد انعكس هذا الاتجاه فى ارتفاع ملحوظ فى حجم الدَّيْن الخارجي على مدار السنوات، مع تباين نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لتطور الأداء الاقتصادي فى كل مرحلة. ويستعرض الجدول التالي تطوُّر الدَّيْن الخارجي المصري خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٢٤، مبينًا حجم الدَّيْن لكل عام، ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، والغرض الرئيسي من الاقتراض وفق بيانات الجهات الرسمية والمصادر الدولية.

الجدول رقم (٣)

يُبين تطوُّر حجم الدَّيْن الخارجي لمصر خلال الفترة ٢٠٠٠ : ٢٠٢٤

سنوات الدراسة	الدَّيْن الخارجي بـ مليار (USD) تقريبًا	الناتج المحلي بـ مليار (USD) تقريبًا	نسبة الدَّيْن العام إلى GDP (%)	الغرض من الدَّيْن
٢٠٠٠	٣٦	٩٩,٨٤	٣٦,٠ ٪	دعم موازنة الدولة وسد العجز الناجم عن انخفاض الإيرادات، وتمويل مشاريع خدمية أساسية مثل الطاقة والمياه والصرف الصحي فى إطار خطط التوسع التنموي بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي فى التسعينات.
٢٠٠١	٢٧	٩٦,٦٨	٢٧,٩ ٪	استمرار تمويل العجز الجاري خصوصًا مع ضعف الاستثمارات الأجنبية بعد أحداث ١١ سبتمبر، وتوجهت الحكومة للاقتراض لدعم المصروفات الجارية والمعاشات والمرتبات.
٢٠٠٢	٢٩,٦٧	٨٥,١٥	٣٤,٨ ٪	زيادة الاقتراض لتمويل حزم تحفيزية للنمو الاقتصادي مع التركيز على تمويل قطاع الطاقة والنقل، وتمويل تطوير البنية التحتية للطرق والكهرباء.
٢٠٠٣	٣٠,٤٧	٨٠,٢٩	٣٧,٩ ٪	التوسع فى إصدار السندات المحلية لتمويل العجز فى الموازنة ومواجهة ارتفاع أسعار النفط عالميًا، وزيادة الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية.
٢٠٠٤	٣١,٤٠	٧٨,٧٨	٣٩,٨ ٪	دعم مشروعات الخصخصة وبداية إعادة هيكلة بعض القطاعات العامة، مع الاعتماد على الاقتراض لتمويل إصلاح المؤسسات الحكومية وتحديث البنية التحتية للاتصالات والطاقة.
٢٠٠٥	٣٠,٥٨	٨٩,٦٠	٣٤,١ ٪	توجيه الدَّيْن لتوسيع مشروعات الإسكان والمرافق الحكومية، وتعزيز برامج التنمية الريفية، مع البدء فى تنشيط سوق السندات الحكومية بالداخل.
٢٠٠٦	٣١,٠٣	١٠٧,٤٣	٢٨,٩ ٪	تعزيز تمويل مشروعات قومية مثل الطرق والكباري وتطوير شبكات المياه والكهرباء، مع تصاعد توجه الحكومة للاقتراض المحلي بالعملة المحلية.

تابع الجدول رقم (٣)

والذي يُبين تطوُّر حجم الدَّيْن الخارجي لمصر خلال الفترة ٢٠٠٠ : ٢٠٢٤

٢٠٠٧	٣٤,٦٠	١٣٠,٤٤	٢٦,٥ ٪	تمويل برامج تحديث النقل العام، ومشروعات تحديث التعليم والصحة، وزيادة الإنفاق التنموي بهدف تحسين مؤشرات التنمية البشرية وتحقيق معدلات نمو أعلى.
٢٠٠٨	٣٣,٩٣	١٦٢,٨٢	٢٠,٨ ٪	دعم برامج الطاقة والبترول خاصة مع ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، وتوسيع الدعم الحكومي للسلع الإستراتيجية لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية.
٢٠٠٩	٣٥,٤٢	١٨٩,١٥	١٨,٧ ٪	مواجهة آثار الأزمة المالية العالمية على القطاع السياحي والصادرات بتحفيز الاقتصاد من خلال اقتراض محلي وخارجي لدعم الطلب الكلي ومساندة القطاع المصرفي.
٢٠١٠	٣٦,٨٠	٢١٨,٩٨	١٦,٨ ٪	تمويل مشروعات البنية التحتية الضخمة وخلق وظائف جديدة مع تزايد المطالب الاجتماعية، وتوسيع دعم السلع التموينية وتطوير المرافق العامة.
٢٠١١	٣٥,١١	٢٣٥,٩٩	١٤,٩ ٪	رغم تصاعد الضغوط الاقتصادية والمالية فى عام ٢٠١١، إلا أن حجم الدَّيْن الخارجي لم يشهد قفزة كبيرة فى هذا العام تحديدا نتيجة تردد الحكومة الانتقالية فى التوسع فى الاقتراض الخارجي المباشر، والاعتماد على الاحتياطيات النقدية لتغطية العجز، بينما تأخر اللجوء المكثف إلى القروض الخارجية حتى استقرار الأوضاع السياسية جزئيًا فى السنوات اللاحقة.
٢٠١٢	٤٠,٠٦	٢٧٩,١٢	١٤,٤ ٪	مواصلة دعم الموازنة الجارية فى ظل استمرار عدم الاستقرار السياسي، والإنفاق على دعم السلع والوقود والمعاشات وبرامج الحماية الاجتماعية.
٢٠١٣	٤٦,٥٣	٢٨٨,٤٣	١٦,١ ٪	تمويل مشروعات البنية التحتية الكبرى التي أعلن عنها كوسيلة لدفع عجلة النمو الاقتصادي (مثل مشروع الطرق القومية)، مع بدء التوسع فى تمويل المشروعات الإستراتيجية بالدَّيْن الخارجي.

تابع الجدول رقم (٣)

والذي يُبين تطوُّر حجم الدَّيْن الخارجي لمصر خلال الفترة ٢٠٠٠ : ٢٠٢٤

سنوات الدراسة	الدَّيْن الخارجي بمليار (USD) تقريبًا	الناتج المحلي بمليار (USD) تقريبًا	نسبة الدَّيْن العام إلى GDP (٪)	الغرض من الدَّيْن
٢٠١٤	٤١,٧٧	٣٠٥,٦٠	١٣,٧ ٪	انخفض الدَّيْن الخارجي لهذا العام عن سابقه بسبب سداد جزء من الالتزامات قصيرة الأجل التي كانت موجهة لتمويل الفجوة التمويلية بعد ٢٠١١، مع تحسن نسبي فى الدعم الخليجي والمنح خلال النصف الثاني من ٢٠١٤، وانعكاس بعض آثار إعادة تقييم الدَّيْن المقوم بالعملات الأجنبية عند احتسابه بالدولار.
٢٠١٥	٤٩,٨٧	٣٢٩,٣٧	١٥,١ ٪	توجيه الدَّيْن لتمويل مشروعات العاصمة الإدارية الجديدة، وتنمية الساحل الشمالي، وتطوير البنية التحتية فى مجالات الكهرباء والطاقة المتجددة والموانئ والمطارات.
٢٠١٦	٦٩,١٩	٣٣٢,٤٤	٢٠,٨ ٪	تغطية عجز الموازنة المتفاقم بعد تحرير سعر الصرف، وسداد التزامات خارجية، وتمويل دعم الاحتياطي النقدي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي فى أول اتفاق برنامج الإصلاح الاقتصادي.
٢٠١٧	٨٤,٥٩	٢٤٨,٣٦	٣٤,١ ٪	تمويل توسُّعات العاصمة الإدارية الجديدة، ومشروعات النقل العملاق مثل مترو الأنفاق والقطار السريع، مع تمويل سد عجز الميزانية جراء التضخم بعد التعويم.
٢٠١٨	٩٩,٤٦	٢٦٢,٥٩	٣٧,٩ ٪	تمويل مشاريع تحديث قطاع الكهرباء (التحول لمحطات سيمنز العملاقة)، وتطوير شبكة الطاقة والموانئ، بالإضافة إلى تعزيز الاستثمارات فى البنية التحتية.
٢٠١٩	١١٤,٩١	٣١٨,٦٨	٣٦,١ ٪	دعم استكمال مشروع محور قناة السويس وتوسعة الموانئ، مع تعزيز الاحتياطي النقدي وتغطية أقساط القروض الدولية المستحقة.
٢٠٢٠	١٣٢,٥٤	٣٨٣,٨٢	٣٤,٥ ٪	تغطية النفقات الصحية العاجلة بسبب جائحة كورونا، ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة عبر برامج الحماية الاجتماعية والقطاع الطبي والطيران والسياحة.

تابع الجدول رقم (٣)

والذي يُبين تطوُّر حجم الدَّيْن الخارجي لمصر خلال الفترة ٢٠٠٠ : ٢٠٢٤

سنوات الدراسة	الدَّيْن الخارجي بمليار (USD) تقريبًا	الناتج المحلي بمليار (USD) تقريبًا	نسبة الدَّيْن العام إلى GDP (٪)	الغرض من الدَّيْن
٢٠٢١	١٤٥,٩٩	٤٢٤,٦٧	٣٤,٤ ٪	تحفيز الاقتصَاد ما بعد كورونا من خلال تمويل برامج التشغيل والبنية الأساسية، وضخ سيولة لمساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
٢٠٢٢	١٦٣,٠٩	٤٧٦,٧٥	٣٤,٢٪	تمويل استكمال مشروعات الطرق والموانئ، وتطوير منظومة النقل والمرافق، مع استمرار سداد استحقاقات الدَّيْن الخارجي ودعم الاستثمارات العقارية الكبرى.
٢٠٢٣	١٦٨,٠٦	٣٩٦,٠	٤٢,٤ ٪	تمويل الفجوة التمويلية الناتجة عن أزمة العملة وارتفاع التضخم، مع الاعتماد على اتفاقيات دعم صندوق النقد الدولي وبرامج التمويل الخليجي (السعودية، الإمارات).
٢٠٢٤	١٥٥,٠٩	٤٠٧,٠	٣٨,١ ٪	تمويل سداد الديون قصيرة الأجل، وخفض الفجوة التمويلية عبر بيع أصول إستراتيجية (مثل صفقة رأس الحكمة)، واستكمال برامج صندوق النقد الدولي للإصلاح المالي والاقتصادي.

المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى:

- البنك المركزي المصري، النشرات الإحصائية الشهرية والسنوية للأعوام .(٢٠٢٤ - ٢٠٠٠)

- وزارة المالية المصرية، تقرير أداء الدَّيْن العام السنوي للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٢٤).

- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء المصري (تقارير مختلفة للفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٢٤).

- تقارير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية (خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية) تقارير إحصائية مختلفة للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٢٤).

- IMF; (Article IV Consultations Reports - Egypt's Economic and Financial Reform Program Reports 2016 - 2024 - Financing agreements for Egypt).

- World Bank. World Development Indicators 2000-2024, Washington.

الشكل البياني رقم (١)

يُوضح تطور حجم الدَّيْن الخارجي لمصر مقارنةً بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠ : ٢٠٢٤

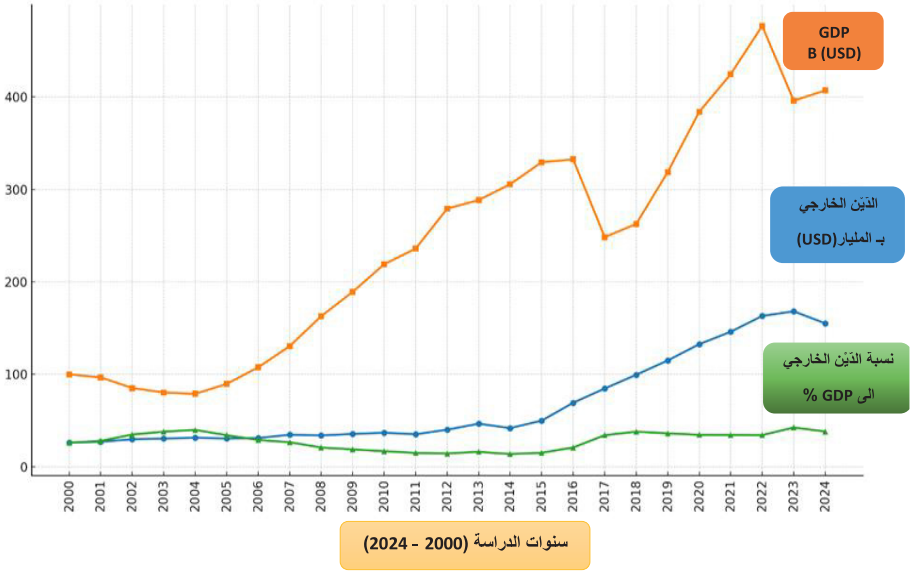

المصدر: شكل بياني من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس مصادر الجدول رقم (٣).

يُلاحظ من خلال الاطلاع على الجدول رقم (٣) والشكل البياني رقم (١)، اللذين يستعرضان تطوُّر الدَّيْن الخارجي المصري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٤)، وجود نمطٍ مركبٍ يتأثر بعدة عوامل اقتصادية وسياسية محلية ودولية. ومن خلال تحليل بياناتِ الدَّيْن الخارجي والناتج المحلي الإجمالي، يُمكن تقسيم التحليل الاقتصادي لفترات الدراسة كالآتي:

أولًا - الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠): الاستقرار النسبي مع تحسُّن الناتج المحلي:

١ - خلال العقد الأول من الألفية، تراوح الدَّيْن الخارجي بين ٢٦ – ٣٦ مليار دولار.

٢ - نسبة الدَّيْن إلى الناتج المحلي تراجعت من حوالي ٢٥٪ فى ٢٠٠٠ إلى ١٦,٨٪ فى ٢٠١٠.

تفسير هذا التحسُّن يعود إلى:

أ - ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خاصة بعد بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

ب - تحسن الإيرادات السياحية وتحويلات العاملين بالخارج.

ج - استقرار سعر صرف الجنيه نسبيًا أمام الدولار.

✓ ملحوظة: رغم زيادة طفيفة فى حجم الدَّيْن، إلا أن الناتج المحلي نما بوتيرة أسرع، مما خفّض نسبة الدَّيْن إلى الناتج.

ثانيًا - الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٦): اضطرابات سياسية واقتصادية:

١ - مع اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ وما تبعها من تغيرات سياسية، شهد الاقتصاد المصري تباطؤًا واضحًا.

٢ - الدَّيْن الخارجي بدأ فى الارتفاع التدريجي من ٣٥,٢ مليار دولار عام ٢٠١١ إلى حوالي ٦٩ مليار دولار عام ٢٠١٦.

٣ - نسبة الدَّيْن إلى الناتج المحلي عاودت الارتفاع من ١٤,٩٪ إلى حوالي ٢٠,٨٪.

الأسباب الرئيسية:

أ - انخفاض إيرادات السياحة وقناة السويس.

ب - تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ج - لجوء الحكومة لمصادر تمويل خارجية لتعويض العجز فى الموازنة وتمويل برامج الدعم الاجتماعي.

ثالثًا - الفترة (٢٠١٦ – ٢٠١٩): قفزة فى الدَّيْن بعد التعويم وبرنامج الإصلاح:

١ - أعوام حاسمة بدأت مع تحرير سعر الصرف فى نوفمبر ٢٠١٦.

٢ - الدَّيْن الخارجي قفز من ٦٩ مليار دولار إلى حوالي ١١٥ مليار دولار بنهاية ٢٠١٩.

٣ - نسبة الدَّيْن إلى الناتج المحلي ارتفعت بشكل واضح إلى حوالي ٣٦٪ .

الأسباب الرئيسية:

أ - حصول مصر على حزم تمويل كبيرة من صندوق النقد الدولي والبنوك الدولية لدعم برنامج الإصلاح.

ب - ارتفاع فاتورة خدمة الدَّيْن بسبب تراجع قيمة الجنيه المصري.

ج - التوسُّع فى إصدار السندات الدولية.

✓ ملحوظة: رغم ارتفاع الدَّيْن، شهدت مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسُّنًا تدريجيًا (مثل: نمو إيجابي، احتياطي نقدي جيد (، خلال تلك الفترة.

رابعًا- الفترة (٢٠٢٠ – ٢٠٢٤): ضغوط الجائحة وتزايد عبء الدَّيْن:

١ - أزمة كورونا عام ٢٠٢٠ أثرت بشكل كبير على الإيرادات العامة ورفعت الحاجة لمزيد من الاقتراض الخارجي لدعم القطاع الصحي.

٢ - الدَّيْن الخارجي ارتفع من ١٣٢,٥ مليار دولار فى ٢٠٢٠ إلى ذروته عند ١٦٨ مليار دولار فى ٢٠٢٣.

٣ - مع بداية ٢٠٢٤، يظهر تراجع طفيف فى حجم الدَّيْن إلى ١٥٥ مليار دولار نتيجة إعادة هيكلة الديون وخطط تخفيف العبء.

٤ - نسبة الدَّيْن إلى الناتج المحلي وصلت إلى أعلى مستوياتها مسجلة قرابة ٤٢٪ عام ٢٠٢٣.

العوامل المؤثرة فى هذه المرحلة:

أ - تأثيرات الجائحة العالمية وتراجع السياحة والصادرات.

ب - ارتفاع تكلفة خدمة الدَّيْن نتيجة رفع أسعار الفائدة العالمية.

ج - برنامج طارئ مع صندوق النقد الدولي وإعادة ترتيب أولويات الاقتراض.

خلاصة الأمر:

أولًا - تضاعف حجم الدَّيْن الخارجي أكثر من ٦ مرات خلال فترة الدراسة، حيث ارتفع من نحو ٢٦ مليار دولار فى عام ٢٠٠٠ إلى ما يزيد عن ١٥٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠٢٤ وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري.

ثانيًا - ارتفعت نسبة الدَّيْن الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من حوالي ٢٦ ٪ عام ٢٠٠٠ إلى ما يُقارب ٤٢٪ فى بعض السنوات خلال الفترة ٢٠٢٢ - ٢٠٢٤، وهو ما يعكس تصاعد اعتماد الدولة على التمويل الخارجي لسد الفجوة التمويلية.

ثالثًا - شهدت أعباء خدمة الدَّيْن الخارجي فى مصر تصاعدًا ملحوظًا، حيث ارتفعت المدفوعات السنوية من ٣-٥ مليارات دولار فى أوائل الألفية إلى ٢٠-٢٥ مليار دولار خلال السنوات الأخيرة. هذا الارتفاع استنزف موارد الدولة وقلَّص من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الأساسية كالصحة والتعليم. فى المقابل؛ تركزت الاستفادة من التوسُّع فى الاقتراض فى قطاعات محدودة، بينما تحمَّلت الشرائح الفقيرة والمتوسطة الأثر الأكبر للإصلاحات الاقتصادية والتضخم. أدَّى ذلك إلى اتساع فجوة عدم المساواة فى الدخل وتزايد الفوارق الطبقية. فمع تراجع القوة الشرائية للفئات الأوسع، تعزَّزَت مكاسب الفئات الأعلى دخلًا المرتبطة بالأنشطة المالية والعقارية. وهكذا أسهم العبء المتزايد لخدمة الدَّيْن فى تعميق اختلال توزيع الدخول.

المطلب الثاني

تحليل السياسات الاقتصادية المؤثرة على العدالة الاجتماعية فى توزيع الدخل

"إن تحليل أثر الدَّيْن الخارجي على توزيع الدخل يقتضي دراسة معمَّقة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة، لا سيما فى السنوات الأخيرة التي شهدت تصاعدًا فى أعباء الدَّيْن الخارجي خلال الأعوام المالية (٢٠١٩/٢٠٢٠ – ٢٠٢٣/٢٠٢٤) ، والتي انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على العدالة الاجتماعية ومستوى التفاوت فى توزيع الدخول. ويُمكن تصنيف هذه السياسات ضمن محاور رئيسية على النحو التالي:"

أولًا: السياسة المالية (الإنفاق العام والضرائب):

١ - الإنفاق العام:

يُبين الجدول التالي إجمالي الإنفاق العام الحكومي خلال الخمس سنوات الأخيرة من الأعوام المالية (٢٠١٩/٢٠٢٠ – ٢٠٢٣/٢٠٢٤)، وفقًا لبيانات الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى حجم الدعم الاجتماعي ونسبته من إجمالي الإنفاق العام الحكومي، وذلك بهدف استبيان تأثيره على معدلات الفقر خلال سنوات الدراسة.

الجدول رقم (٤)

يُبين العلاقة بين إجمالي الإنفاق العام الحكومي ونسبة الفقر خلال الأعوام المالية ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ – ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤

العام المالي	حجم الإنفاق الحكومي الإجمالي بالتريليون جنيه	حجم الدعم الاجتماعي بالمليار جنيه	نسبة الدعم الاجتماعي من حجم الإنفاق الحكومي الإجمالي ٪	نسبة الفقر٪
٢٠١٩/ ٢٠٢٠	١,٤٣٤,٧	٧,٧٢٣	٪ ٢٢,٩	٪ ٢٩,٧
٢٠٢٠/ ٢٠٢١	١,٧١٣,٢	٠,٦٨٢	٪ ١٦,٧	٪ ٣١,٤
٢٠٢١/ ٢٠٢٢	١,٧٩٢,٢	٢,٧٣٣	٪ ١٨,٨	٪ ٣٢,٥
٢٠٢٢/ ٢٠٢٣	١,٩٧٢,٥	٠,٦٥٣	٪ ١٨,١	٪ ٣٥,٧
٢٠٢٣/ ٢٠٢٤	٢,٩٩٠,٠	٧,٩٢٥	٪ ١٧,٧	لم يصدر تقييمه من أي جهة رسمية حتى الآن

المصدر: جدول من عمل الباحث بالاستناد إلى:

- وزارة المالية المصرية، الحسابات الختامية للأعوام المالية (٢٠١٩/ ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤).

- وثائق البنك الدولي وتصريحات مسئولي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالدراسة على سنوات مختلفة ٢٠١٩/ ٢٠٢٣، فيما يخص نسبة الفقر.

الشكل البياني رقم (٢)

يُوضح الانخفاض التدريجي فى نسبة الدعم الاجتماعي مقابل الارتفاع المستمر فى معدلات الفقر

خلال السنوات المالية الخمس الأخيرة (٢٠١٩/ ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤)

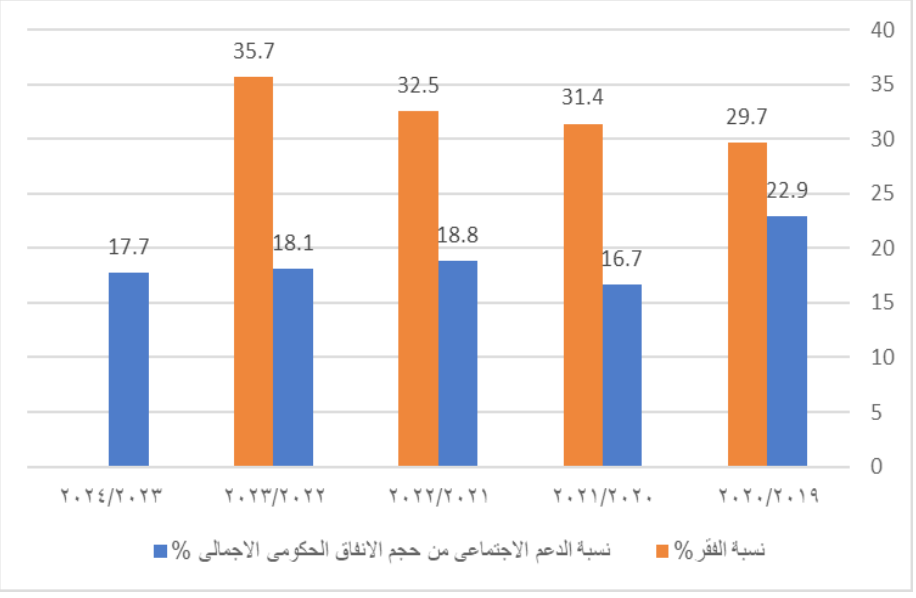

المصدر: جدول من عمل الباحث بالاستناد إلى:

- وزارة المالية المصرية، الحسابات الختامية للأعوام المالية (٢٠١٩/ ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤).

- وثائق البنك الدولي وتصريحات مسئولي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالدراسة على سنوات مختلفة ٢٠١٩/ ٢٠٢٣، فيما يخص نسبة الفقر.

يُلاحظ من الجدول رقم (٤) والشكل البياني رقم (٢) أن مصر شهدت خلال الفترة من ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٤ تصاعدًا ملحوظًا فى حجم الدَّيْن الخارجي، حيث ارتفع من نحو ١١٢,٧ مليار دولار فى منتصف ٢٠١٩ إلى أكثر من ١٦٥ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٣ وفق بيانات البنك المركزي المصري. هذا الارتفاع الحاد فى الدَّيْن الخارجي انعكس بشكل مباشر وغير مباشر على هيكل الإنفاق الحكومي ومستويات الفقر فى الدولة.

من جهة أولى، أدَّى تصاعد أعباء خدمة الدَّيْن الخارجي - متمثلة فى فوائد وأقساط السداد بالعملة الأجنبية - إلى الضغط على الموازنة العامة، حيث بات جزء متزايد من الإنفاق العام موجَّهًا نحو تلبية التزامات الديون، ممَّا قلل من الحيز المالي المتاح لتوسيع برامج الدعم الاجتماعي والاستثمار فى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والتكافل الاجتماعي. فعلى الرغم من تزايد حجم الإنفاق العام من ١,٤٣ تريليون جنيه فى ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى نحو ٢,٩٩ تريليون جنيه فى ٢٠٢٤/٢٠٢٣، إلا أن نسبة الدعم الاجتماعي إلى الإنفاق العام تراجعت من ٢٢,٩٪ إلى ١٧,٧٪، بما يعكس تضاؤل الأولوية النسبية للإنفاق الاجتماعي فى ظل ضغوط خدمة الدَّيْن، ويُشير إلى وجود علاقة عكسية بين خفض نسبة الدعم الاجتماعي وزيادة نسبة الفقر كما هو ظاهر فى الشكل البياني رقم (٢).

من جهة ثانية، ساهمت الأزمات الاقتصادية المتعاقبة، مثل جائحة كورونا (٢٠٢٠)، والأزمة الروسية الأوكرانية (٢٠٢٢)، جنبًا إلى جنب مع موجات التضخم وتراجع قيمة العملة المحلية، فى تقويض القوة الشرائية لشرائح واسعة من السكان، لا سيما مع ثبات أو تباطؤ نمو مخصَّصات الدعم مقارنة بارتفاع الأسعار. وقد ترافق ذلك مع صعود تدريجي فى معدلات الفقر من ٢٩,٧٪ فى ٢٠٢٠/٢٠١٩ إلى ٣٥,٧٪ فى ٢٠٢٣/٢٠٢٢، بحسب بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بينما لم تصدر تقديرات رسمية بعد لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

بالتالي يمكن القول: إن تصاعد الدَّيْن الخارجي أسهم فى تعميق الاختلالات المالية الداخلية، وحد من قدرة الدولة على التوسُّع فى برامج الحماية الاجتماعية الكافية، ممَّا فاقم من ظاهرة الفقر رغم زيادة إجمالي الإنفاق العام. ويظلُّ استمرار هذا الاتجاه مرهونًا بقدرة الدولة على ضبط الدَّيْن الخارجي وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية وتوجيهها لصالح الفئات الأكثر هشاشة.

٢ - الضرائب:

خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٤، أدَّى ارتفاع مستويات الاقتراض الخارجي - لا سيما خلال فترة جائحة كورونا - إلى دفع العديد من الدول، ومنها مصر، نحو التوسُّع فى فرض الضرائب غير المباشرة، مثل الضرائب الاستهلاكية وضريبة القيمة

المضافة، بهدف تعزيز الإيرادات العامة. وقد ترتَّب على هذا النهج توسُّع ملموس فى معدلات عدم المساواة فى توزيع الدخول، وتزايد الضغوط الاقتصادية والمالية على الشرائح المتوسطة ومحدودة الدخل.

تُشكل الضرائب غير المباشرة ما نسبته بين ٥٥٪ إلى ٦٥٪ من إجمالي الإيرادات الضريبية [١]، الأمر الذي يُضاعف الأعباء الضريبية على الفئات محدودة ومتوسطة الدخل، نظرًا لطبيعة هذه الضرائب التي تُطبق بمعدلات موحَّدة على جميع المستهلكين بغضِّ النظر عن مستوى دخولهم، ممَّا يفتقر إلى العدالة التوزيعية.

تُسهم الضرائب غير المباشرة فى تعميق فجوة عدم المساواة فى الدخل عبر عدة آليات، من أبرزها [٢]:

أ - أن الفئات الفقيرة تُخصص نسبة أكبر من دخولها للإنفاق الاستهلاكي مقارنة بالفئات الأكثر ثراء.

ب - تطبيق ضرائب القيمة المضافة بنفس المعدل على السلع الأساسية والكمالية دون تمييز.

ج - تُؤدِّي أي زيادات فى معدلات هذه الضرائب إلى تآكل القوة الشرائية للطبقة المتوسطة والأقل دخلاً بوتيرة أسرع.

وقد انعكست السياسة الضريبية خلال هذه الفترة (٢٠١٩-٢٠٢٤) على توزيع الدخول على النحو التالي[٣]:

أ - تمكنت الطبقات العليا من الحفاظ على ثرواتها عبر قنوات استثمارية وأدوات مالية غالبًا ما تحظى بمعاملة ضريبية تفضيلية لا تُتاح لغالبية المواطنين.

ب - تحمَّلَت الطبقات الوسطى والدنيا العبء الأكبر من الضرائب غير المباشرة، بما عمَّق من هشاشتها الاقتصادية.

(1) OECD, Revenue Statistics in Africa 2024: Egypt, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, 2024. Available at the link; https://www.oecd.org/tax/revenue-statistics-africa.htm.

(2) Anthony B. Atkinson & Joseph E. Stiglitz, Lectures on Public Economics, McGraw-Hill, New York, 1980, pp. 345-350.

(3) Bird, R.M. & Zolt, E.M., Redistribution via Taxation: The Limited Role of the Personal Income Tax in Developing Countries, UCLA Law Review, Vol. 52, Issue. (6), pp. 1630 -1645.

ج - ساهم التضخم المرتفع وتراجع برامج الدعم المباشر فى رفع معدلات الفقر بشكل ملحوظ.

د - أدَّى غياب سياسات فعالة لإعادة توزيع عوائد الضرائب إلى ضعف الأثر التصحيحي المحدود الذي قد تُحققه الضرائب التصاعدية المضافة.

ثانيًا: السياسة النقدية (سعر الصرف والتضخم):

١ - سعر الصرف:

يُمثل سعر الصرف أداة حاسمة فى الدول المدينة، إذ تُؤثر تقلباته على القدرة الشرائية، تكلفة الاستيراد، مستويات الدَّيْن الخارجي (بفعل تقييم الدَّيْن المقوم بالعملات الأجنبية)، ومن ثم على دخول الأفراد.

وفي الدول التي تعتمد على استيراد السلع الأساسية والمواد الخام (مثل مصر)، يُؤدِّي انخفاض سعر صرف العملة المحلية إلى[١]:

أ - ارتفاع تكلفة المعيشة: حيث تزداد أسعار السلع المستوردة، وخاصة السلع الأساسية مثل الغذاء والدواء والوقود، ممَّا يضغط على دخول الطبقات محدودة ومتوسطة الدخل.

ب - تآكل الدخول الثابتة: يتأثر أصحاب الدخول الثابتة من موظفين وعمال بأثر انخفاض القوة الشرائية لدخولهم.

ج - مكاسب لفئات معينة: بالمقابل، قد يستفيد المُصدرون وأصحاب رؤوس الأموال التي تمتلك أصولًا مقومة بالعملات الأجنبية، ممَّا يزيد من تركُّز الثروات لدى الفئات الأعلى دخلًا.

وبذلك يُسهم تدهور سعر الصرف فى زيادة فجوة عدم المساواة بين الطبقات.

٢ - التضخم:

عادةً ما يرتبط ارتفاع التضخم مباشرة بالديون الخارجية فى الاقتصاديات النامية، نتيجة لعدة آليات:

(١) علي عبدالقادر القهوجي، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠١٦، صـ ٢٩٥ - ٢٩٧.

أ - ارتفاع فاتورة خدمة الدَّيْن : يُؤدِّي انخفاض سعر الصرف إلى ارتفاع تكلفة خدمة الدَّيْن الخارجي عند تحويله للعملة المحلية، ممَّا يُفاقم العجز المالي. وتلجأ الحكومة عادة إلى تمويل هذا العجز بالتوسُّع النقدي أو بالاقتراض الداخلي، وهو ما يُعزز الضغوط التضخمية، ويزيد من اختلال توزيع الدخل.

ب - آثار التضخم التوزيعية:

» يُضعف التضخم القوة الشرائية للفقراء أكثر من الأغنياء، حيث يُنفق الفقراء نسبة أعلى من دخولهم على السلع الأساسية الأكثر تأثرًا بالتضخم.

» يُؤدِّي التضخم المرتفع إلى إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الأصول المالية والعقارية الذين يستطيعون حماية ثرواتهم من تآكل القيمة الحقيقية للنقود.

» يتسبَّب فى انخفاض المدخرات الحقيقية لدى الفقراء، وزيادة فجوة الثروة مع الطبقات العليا.

٣ - العلاقة التفاعلية بين الديون الخارجية والسياسة النقدية:

عندما ترتفع مستويات الدَّيْن الخارجي، يُصبح الاقتصاد أكثر عرضة لما يلي[١]:

أ - تأثر استقلالية السياسة النقدية: إذ تضطر البنوك المركزية لرفع أسعار الفائدة؛ لمواجهة التضخم الناتج عن انخفاض العملة وخدمة الدَّيْن الخارجي، ما يُؤدِّي إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي وارتفاع البطالة.

٢ - زيادة هشاشة سعر الصرف: نتيجة لتراجع الثقة بالاقتصاد الوطني وكثرة الاعتماد على تدفقات رأس المال الأجنبي قصيرة الأجل.

٣ - تفاقم العجز الجاري : بسبب ارتفاع تكاليف الواردات وتراجع الصادرات فى بعض الأحيان، ممَّا يُؤدِّي إلى دوامة من انخفاض العملة وارتفاع الدَّيْن الخارجي، ومن ثم زيادة أعباء الفئات الأضعف اقتصاديًا.

(١)أ.د. فخري الفقي، الاقتصاد الكلي: أسس النظرية والسياسات الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٥، صـ ٤٠٧ - ٤١٢.

يُبين الجدول رقم (٥) تطوُّر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه ومعدلات التضخم خلال السنوات المالية الخمس الأخيرة ٢٠٢٠ - ٢٠٢٤).

الجدول رقم (٥)

يُبين تطوُّر التغيُّر فى سعر الصرف، ومعدلات التضخم خلال السنوات (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤)

العام المالي	متوسط سعر صرف DSU مقابل E	مُعدل التضخم
٢٠٢٠	١٥,٨١	٥,١ ٪
٢٠٢١	١٥,٧٠	٥,٢ ٪
٢٠٢٢	١٩,٢١	١٣,٨ ٪
٢٠٢٣	٣٠,٦٥	٣٣,٨ ٪
٢٠٢٤	٤٥,٣٦	٣٣,٤ ٪

المصدر: جدول من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات موثقة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري (تقارير مختلفة عن الأعوام ٢٠٢٠/ ٢٠٢٤).

الشكل البياني رقم (٣)

يُوضح تطور التغير فى سعر الصرف، ومعدلات التضخم خلال السنوات (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤)

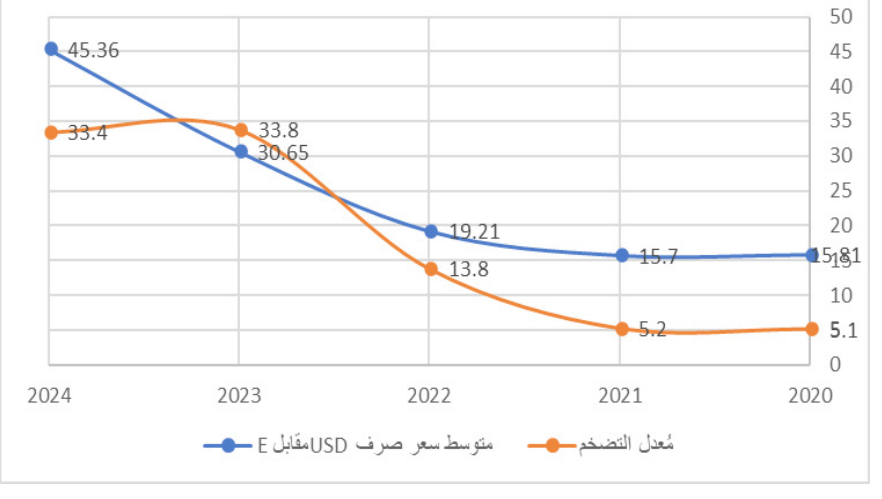

المصدر: شكل بياني من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات موثقة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري (تقارير مختلفة عن الأعوام ٢٠٢٠/ ٢٠٢٤).

يُلاحظ من الجدول رقم (٥) والشكل البياني رقم (٣) اللذين يستعرضان تطور سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال السنوات المالية الخمس الأخيرة (٢٠٢٠ - ٢٠٢٤)، تدهور تدريجي فى قيمة الجنيه المصري أمام الدولار؛ حيث ارتفع متوسط سعر الصرف من ١٥,٨١ جنيه للدولار فى ٢٠٢٠ إلى ٤٥,٣٦ جنيه للدولار فى ٢٠٢٤، أي بزيادة تقارب ١٨٧٪ فى سعر الصرف، وهو ما يعكس فقدان الجنيه جزءًا كبيرًا من قيمته.

وقد تزامن ذلك مع ارتفاع حاد فى معدلات التضخم، حيث قفز المعدل من ٥,١٪ فى ٢٠٢٠ إلى ذروة بلغت ٣٣,٨٪ فى ٢٠٢٣، واستمر عند مستويات مرتفعة مسجلًا ٣٣,٤٪ فى ٢٠٢٤؛ ممَّا يُشير إلى وجود علاقة طردية بين تدهور سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة.

خلاصة الأمر:

ساهمت السياسات الاقتصادية المُتبعة خلال فترات تصاعد الدَّيْن الخارجي فى إعادة تشكيل أنماط توزيع الدخل، بما انعكس سلبًا على مستويات العدالة الاجتماعية، من خلال مجموعة من القنوات الاقتصادية التي عزَّزَت من اتساع فجوة الدخل بين الطبقات؛ وتمثَّلَت فى:

١ - ضعف القوة الشرائية للطبقات الفقيرة والمتوسطة[(١)]:

أدَّت الزيادة السريعة فى معدلات التضخم إلى تآكل القوة الشرائية، خاصة للفئات ذات الدخول الثابتة أو المنخفضة.

بينما استطاعت الشرائح العليا من الدخل (المالكون للأصول الدولارية أو العقارية أو المستفيدون من تدفقات العملات الأجنبية) حماية ثرواتهم، ممَّا عمَّق فجوة الدخل.

(١) د. محمد دويدار، التضخم وأثره على توزيع الدخول والثروات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤، ص: ٨٨ - ٩٤.

- ٢ أثر تراجع سعر الصرف على توزيع الدخول:

أ - انخفاض قيمة العملة رفع أسعار السلع المستوردة (الغذاء، الدواء، الطاقة)، وهي عناصر تُمثل نسبة كبيرة من إنفاق الفقراء، ممَّا زاد من عبء المعيشة لديهم مقارنة بالأغنياء.

ب - استفاد المُصدِّرون والمُستثمرون الذين يجنون إيراداتهم بالدولار من هذا الوضع، ممَّا عزَّز تراكم الثروات فى القمة.

٣ - زيادة الدَّيْن الخارجي وخدمته:

أ - ارتفاع الدَّيْن الخارجي زاد من التزامات الدولة بالعملة الصعبة، وهو ما استلزم مزيدًا من الاقتراض أو طباعة العملة المحلية لسداد الالتزامات، وهذا بدوره أدَّى إلى زيادة المعروض النقدي وإحداث فجوة تضخُّمية داخل الاقتصاد[١] .

كما أدَّى إلى توجيه جزء من الموازنة العامة نحو خدمة الدَّيْن بدلًا من الإنفاق الاجتماعي والاستثماري، ممَّا قلَّص قدرة الدولة على دعم الفقراء أو خلق وظائف ذات إنتاجية أعلى.

٤ - زيادة عدم المساواة فى الأصول والثروات:

استفاد أصحاب الأصول (العقارات، الأسهم، العملات الأجنبية، الذهب) من تراجع قيمة الجنيه وارتفاع الأسعار، بينما بقيت دخول الفئات الأقل حظًا جامدة أو متآكلة.

وقد أوضحت تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي[٢] أن ارتفاع مستويات التضخم المرتبط بتقلبات العملة وضعف الحماية الاجتماعية ساهم بشكل واضح فى تعميق مستويات عدم المساواة فى توزيع الدخل فى مصر.

---

(١) د. سامي السيد، اقتصاديات التنمية، وتمويل التنمية فى الدول النامية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٢، صـ ٣١٨-٣٢٢.

(٢)البنك الدولي، التقرير الاقتصادي الدوري عن مصر: تعزيز النمو مع تحقيق العدالة الاجتماعية. البنك الدولي، واشنطن ٢٠٢٣، ص: ١٢ - ١٨.

المطلب الثالث
تحليل العلاقة بين الديون الخارجية وعدم المساواة فى الدخل

تُعدُّ قضية عدم المساواة فى توزيع الدخل من القضايا الاقتصادية والاجتماعية شديدة التعقيد ؛لما لها من تداعيات على النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والسياسي. وتزداد أهمية تحليل هذه الظاهرة فى الدول النامية التي تُعاني من أعباء الدَّيْن الخارجي، حيث يعتقد أن الزيادة فى حجم الديون الخارجية قد تترك آثارًا مباشرة وغير مباشرة على توزيع الدخول بين فئات المجتمع المختلفة. وفي هذا الإطار، يأتي هذا المطلب لتحليل العلاقة بين الديون الخارجية وعدم المساواة فى الدخل، مع التركيز على استخدام معامل جيني كأحد أهم مؤشرات قياس تفاوت الدخول، وبيان كيف يُؤثر تراكم الدَّيْن الخارجي على هذا المؤشر فى الحالة المصرية.

"تحليل دلالات مؤشر جيني لقياس عدم المساواة فى توزيع الدخل بالتطبيق على الاقتصاد المصري":

أولًا - تعريف مُعامل جيني وأهميته:

يُعتبر مُعامل جيني (Gini Coefficient) من أكثر المؤشرات استخدامًا على نطاق عالمي لقياس مستوى التفاوت فى توزيع الدخل داخل الدولة. فبينما تُوفر المؤشرات التقليدية كمتوسط الدخل أو الناتج المحلي الإجمالي صورة عن حجم الاقتصاد، إلا أن معامل جيني يكشف مدى عدالة توزيع هذا الدخل بين أفراد المجتمع. فكلما اقترب معامل جيني من الصفر كان ذلك دليلًا على تساوي توزيع الدخل بين جميع الفئات، وكلما اقترب من الواحد دلَّ على تركّز الدخل فى يد أقلية محدودة.

ثانيًا - طريقة الحساب التطبيقية:

فى التطبيقات العملية، يعتمد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فى مصر على بيانات المسوح الميدانية لدخل وإنفاق الأسر لاحتساب معامل جيني كل عامين تقريبًا، وفقًا للمنهجية التالية:

١ - تصنيف الأسر إلى عشر شرائح حسب الدخل.

٢ - حساب النسبة التراكمية للدخل لكل شريحة.

٣ - رسم منحنى لورنز.

٤ - قياس مساحة الانحراف عن خط التساوي المثالي (خط ٤٥ درجة).

٥ - حساب قيمة معامل جيني رياضيًا من النسبة بين هذه المساحة ومساحة المثلث الكامل.

ثالثًا - تطوُّر مُعامل جيني خلال سنوات الاستدانة الخارجية:

يُبين الجدول الآتي تطوُّر معامل جيني خلال فترة الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٤)، حيث يظهر وجود علاقة طردية بين حجم الدَّيْن الخارجي ومستويات عدم المساواة فى توزيع الدخل. فكلما ارتفع حجم الدَّيْن الخارجي، ازداد انحراف معامل جيني عن مستوى المساواة الكاملة (الصفر)، مقتربًا تدريجيًا من قيم أعلى تعكس تفاقم حدة التفاوت فى توزيع الدخول بين فئات المجتمع.

الجدول رقم (٦)

يُبين العلاقة بين حجم الدَّيْن الخارجي ومُعامل جيني لسنوات الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠٢٤)

سنوات الدراسة	حجم الدَّيْن الخارجي بالمليار دولار	مُعامل جيني ٪
٢٠٠٠	٢٦	٣٢,٢
٢٠٠٢	٢٩,٦٧	٣٢,٠
٢٠٠٥	٣١,٠٣	٣١,٨
٢٠٠٨	٣٣,٩٣	٣١,٥
٢٠١٠	٣٦,٨٠	٣٠,٥
٢٠١٢	٤٠,٠٦	٣٠,٨
٢٠١٥	٤٩,٧٨	٣١,٢
٢٠١٧	٨٤,٥٩	٣٢,٥
٢٠١٩	١١٤,٩١	٣٣,١

٢٠٢١	١٤٥,٩٩	٣٤,٢
٢٠٢٣	١٦٨,٠٦	٣٥,٠

المصدر: جدول من عمل الباحث بالاستناد إلى:

- IMF; (Article IV Consultations Reports - Egypt's Economic and Financial Reform Program Reports 2016 - 2024 - Financing agreements for Egypt).

- World Bank. World Development Indicators 2000-2024, Washington.

- Federal Reserve Bank of St. Louis (FRED), GINI Index for Egypt (SIPOVGINIEGY), 2023, Retrieved from: https://fred.stlouisfed.org/series/SIPOVGINIEGY

- Country Economy, Egypt GINI Index - Historical Data, 2023, Retrieved from: https://countryeconomy.com/demography/gini-index/egypt

- Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), Egypt, Income, Expenditure and Consumption Surveys (HIECS), Various years.

يُلاحظ من الجدول رقم (٥) أنه يُظهر اتجاهًا تصاعديًا واضحًا فى حجم الدَّيْن الخارجي لمصر من ٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٦٨ مليار دولار عام ٢٠٢٣، أي: بزيادة تفوق ٥٠٠٪ خلال فترة الدراسة، فى المقابل، نلاحظ ارتفاعًا تدريجيًا لمعامل جيني من ٣٢,٢٪ إلى ٣٥٪، بما يعكس تزايدًا فى مستويات عدم المساواة فى توزيع الدخل.

ورغم أن معامل جيني لم يشهد تقلبات حادة خلال فترة الدراسة، إلا أن الاتجاه العام يميل إلى الارتفاع مع تسارع وتيرة نمو الدَّيْن الخارجي، خاصة بعد عام ٢٠١٥، نتيجة السياسات الاقتصادية المصاحبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي وهيكلة المالية العامة التي رافقت تصاعد الدَّيْن الخارجي، والتي تضمَّنَت تخفيض الدعم الاجتماعي للفئات المهمَّشة ومحدودي الدخل وتقليص الإنفاق الاجتماعي.

إن تزايد الدَّيْن الخارجي أدَّى إلى ارتفاع أعباء خدمة الدَّيْن من أقساط وفوائد، وهو ما قلل من قدرة الحكومة على توجيه موارد إضافية إلى شبكات الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية. كما ساهمت إجراءات تعويم العملة وارتفاع

معدلات التضخُّم فى تآكل القوة الشرائية للفئات منخفضة ومتوسطة الدخل، ممَّا عمَّق الفجوة الطبقية وعزَّز من مستويات عدم المساواة فى توزيع الدخول.

يظهر من البيانات وجود علاقة طردية تدريجية بين تصاعد الدَّيْن الخارجي وزيادة عدم المساواة فى توزيع الدخل على المدى المتوسط والطويل.

خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة (٢٠٠٠ – ٢٠١٠)، لم تظهر العلاقة بشكل حاد، وربما كانت آثار الدَّيْن الخارجي محدودة نظرًا لانخفاض حجمه واستقرار أسعار الصرف والتضخُّم النسبي.

مع تصاعد حجم الدَّيْن بعد عام ٢٠١٥، وتزايد أعباء خدمة الدَّيْن، وارتفاع معدلات التضخم وتآكل القوة الشرائية لشرائح واسعة من السكان، بدأت آثار الدَّيْن الخارجي فى الانعكاس على التفاوت فى الدخول بشكل أكثر وضوحًا، وهو ما تؤكده الزيادة المستمرة فى معامل جيني حتى عام ٢٠٢٣.

ويُعدُّ تصاعد مُعامل جيني خلال فترات التوسُّع فى المديونية الخارجية مؤشرًا على ضعف قدرة السياسات الاقتصادية على معالجة اختلالات توزيع الدخل وتعزيز إدارة الموارد بما يدعم العدالة الاجتماعية. ويعكس هذا الاتجاه ضعف قدرة الاقتصاد الكلي على توليد نمو اقتصادي مستدام وشامل قادر على تحسين توزيع العوائد الإنتاجية، بما يُسهم فى احتواء الضغوط التمويلية وتقليص الاعتماد على الاقتراض الخارجي.

النتائـــــــــــج

من خلال التحليل النظري والتطبيقي للحالة المصرية، واستنادًا إلى البيانات الإحصائية المُستخدمة، توصل البحث إلى عدد من النتائج الهامة:

١ - وجود علاقة طردية بين الدَّيْن الخارجي واتساع فجوة توزيع الدخل؛ حيث أظهرت الدراسة أن فترات تصاعد الدَّيْن الخارجي المصري من بعد عام ٢٠١٥ وحتى عام ٢٠٢٤ قد اقترنت بارتفاع معامل جيني الذي بلغ فى المتوسط نحو ٣٣,١٤٪ خلال نفس الفترة وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (CAPMAS)، وهو ما يعكس تفاقم اختلال توزيع الدخول فى ظل الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي.

٢ - تفاوت أثر الدَّيْن الخارجي بين الأجلين القصير والطويل، حيث قد يُسهم فى دعم النمو على المدى القصير لكنه يُؤدِّي إلى أعباء اقتصادية تُؤثر على الفئات الفقيرة على المدى الطويل من خلال؛ ضعف كفاءة توجيه القروض الخارجية نحو مشروعات إنتاجية تُحقق النمو والتنمية المستدامة، حيث تركَّزَت نسبة كبيرة من القروض على البنية التحتية أو مشروعات طويلة الأجل دون تأثير ملموس على تحسين العدالة الاجتماعية فى المدى القريب.

٣ - التأثير غير المباشر للمديونية الخارجية على سياسات الدعم الاجتماعي التي تُنفذها الدولة ضمن إطارها الاقتصادي، إذ أظهرت الدراسة أن الشروط المصاحبة لحزم التمويل المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أسهمَت فى تقليص الدعم السلعي وتحرير أسعار الطاقة، ممَّا أدَّى إلى تحميل الجزء الأكبر من أعباء الإصلاح الاقتصادي على الفئات الأفقر، وأسهم فى تعميق الفجوة الاجتماعية فى توزيع الدخول.

٤ - ارتفاع مخاطر التداخل بين الدَّيْن الخارجي والتضخم فى تعميق عدم المساواة؛ حيث أوضحت بيانات الفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٤) وجود علاقة طردية بين ارتفاع الدَّيْن الخارجي وتدهور سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم خلال هذه الفترة، أدَّت

إلى تآكل الدخول الحقيقية للطبقات المتوسطة والدنيا، وزيادة الفجوة المعيشية بينها وبين الطبقات المستفيدة من ارتفاع الأصول المقومة بالعملات الأجنبية.

٥ - توصَّلت الدراسة إلى ضعف الحوكمة المالية فى إدارة المديونية الخارجية وتحديد أولويات استخدامها؛ حيث تم توجيه جزء كبير من القروض نحو « قطاعات رأسمالية كثيفة محدودة الأثر التوزيعي والتشغيلي»، ممَّا قلَّل من العوائد التنموية المتوقعة. وقد انعكس هذا القصور على قدرة الاقتصاد فى تحقيق نمو شامل ومستدام يُسهم فى تخفيف أعباء الدَّيْن مستقبلًا ويدعم مسار التنمية المستدامة.

التوصيـــــــــات

بناءً على ما سبق من نتائج، يُقدم البحث مجموعة من التوصيات الهادفة إلى تعزيز التوازن بين الاستفادة من الدَّيْن الخارجي والحد من آثاره السلبية على العدالة الاجتماعية:

١ - إعادة النظر فى هيكل الاقتراض الخارجي؛ بحيث يتم توجيه نسبة أكبر من القروض إلى القطاعات الإنتاجية، مع إعطاء أولوية للمشروعات ذات الأثر المباشر فى تحسين توزيع الدخل، وخلق فرص العمل المستدامة، ورفع مستويات الإنتاجية، ولا سيَّما فى القطاعات الأكثر ارتباطًا بالفئات محدودة ومتوسطة الدخل، بما يُسهم فى تعزيز العدالة التوزيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

٢ - تعزيز كفاءة إدارة الدَّيْن الخارجي من خلال وضع إستراتيجية واضحة للاقتراض تتضمَّن سقفًا لحجم الدَّيْن وربطه بمعدلات النمو الاقتصادي.

٣ - تطبيق سياسات اقتصادية لبرامج الدعم الاجتماعي مُرافقة لبرامج الإصلاح مثل توسيع قاعدة الحماية الاجتماعية، وتقديم دعم نقدي مباشر للفئات المتضررة من رفع الدعم أو تقلبات الأسعار.

٤ - تحسين شفافية المعلومات المتعلقة بالاقتراض، وإتاحة بيانات تفصيلية للرأي العام حول شروط القروض وأوجه صرفها وأثرها على الموازنة العامة.

٥ - العمل على تنويع مصادر التمويل والحد من الاعتماد المفرط على الدَّيْن الخارجي، من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتوسع فى المشروعات الإنتاجية التي تُحقق التنمية المستدامة مع زيادة الصادرات وتحفيز التحويلات الخارجية.

٦ - تحصين السياسة النقدية ضد المخاطر الخارجية المرتبطة بالمديونية؛ وذلك عن طريق وضع برامج هيكلية للتنسيق بين السياسات النقدية والمالية لتقليل تعرُّض الاقتصاد لتقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة الدولية، لما لها من أثر مضاعف على تفاقم أعباء خدمة الدَّيْن وتآكل الدخول الحقيقية للطبقات الضعيفة.

المراجـــــــــــع

أولًا: - مراجع باللغة العربية:

١- البنك المركزي المصري، النشرات الإحصائية الشهرية والسنوية للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٢٤).

٢- البنك الدولي، التقرير الاقتصادي الدوري عن مصر: تعزيز النمو مع تحقيق العدالة الاجتماعية. البنك الدولي، واشنطن ٢٠٢٣، ص: ١٢ - ١٨.

٣- المعهد العربي للتخطيط ، الدَّيْن العام وأثره على الاستقرار المالي فى الدول العربية، الكويت، ٢٠١٩.

٤- د. إيمان محمد عبد اللطيف، أثر الدَّيْن العام المحلي والخارجي على عجز الموازنة العامة المصرية خلال الفترة: ٢٠٠٠ - ٢٠١٣، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، مجلد ١٨، عدد ٤، أكتوبر ٢٠١٧.

٥- د. أيمن نبيل، تقييم سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي فى مصر خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠١٩) م، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، المجلد ٣٠، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٢٢.

٦- تقارير وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية المصرية (خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية) تقارير إحصائية مختلفة للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٢٤).

٧- د. جهاد شريف صبري، أثر الدَّيْن الخارجي على نصيب الفرد من النمو الاقتصادي خلال الفترة من (١٩٧٠ - ٢٠٢١)، مجلة كلية السياسة والاقتصاد - جامعة بني سويف، العدد ١٩، يوليو ٢٠٢٣.

٨- أ.د. حازم الببلاوي، المالية العامة: دراسة فى التدخل المالي فى الاقتصاد القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.

٩- خضير حسن خضير، "أزمة الديون الخارجية فى الدول العربية والإفريقية" مركز الإمارات للدراسات والبحوث، أبو ظبي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢.

١٠- د. سامي السيد، اقتصاديات التنمية، وتمويل التنمية فى الدول النامية، دار النهضة العربية، بيروت، ٢٠١٢، صـ ٣١٨-٣٢٢.

١١- عادل النشار، الاقتصاد المصري بين الديون والتبعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب،٢٠١٨.

١٢- أ.د عاطف صدقي، أ.د. محمد الرزاز، مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، ١٩٨٦.

١٣- علي عبد القادر القهوجي، الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، ٢٠١٦.

١٤- د. فايز عبد الهادي، وآخرون، المديونية الخارجية وآثرها على النمو الاقتصادي، المركز الديمقراطي العربي، منشور بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠٢١، متاح على الرابط الإلكتروني: https://democraticac.de/?p=77228

١٥- أ.د. فخري الفقي، الاقتصاد الكلي: أسس النظرية والسياسات الاقتصادية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٥.

١٦- د. كمال السيد، الاقتصاد الكلي وسياسات التثبيت الاقتصادي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٨.

١٧- د. محمد دويدار، التضخم وأثره على توزيع الدخول والثروات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٤.

١٨ - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء المصري (تقارير مختلفة للفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٢٤).

١٩- د. نيفين فرج إبراهيم، العلاقة بين الدَّيْن العام الخارجي وعجز الموازنة العامة فى مصر (١٩٨٢ - ٢٠١٣)، مجلة البحوث الاقتصادية العربية – الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مج٢٢، عدد ٧١.

٢٠- وثائق البنك الدولي وتصريحات مسئولي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بالدراسة على سنوات مختلفة (٢٠١٩ - ٢٠٢٣)، فيما يخص نسبة الفقر.

٢١- وزارة المالية المصرية، الحسابات الختامية للأعوام المالية (٢٠١٩/ ٢٠٢٠ - ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤).

٢٢- وزارة المالية المصرية، تقرير أداء الدَّيْن العام السنوي للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠٢٤).

ثانيًا: - المراجع باللغة الأجنبية:

1- Alberto Alesina & David Dollar, who gives foreign aid to whom and why? Journal of Economic Growth, National Bureau of Economic Research, Cambridge, vol. 5, issue. (1), 2000.

2- Anthony B. Atkinson & Joseph E. Stiglitz, Lectures on Public Economics, McGraw-Hill, New York, 1980.

3- Bird, R.M. & Zolt, E.M., Redistribution via Taxation: The Limited Role of the Personal Income Tax in Developing Countries, UCLA Law Review, Vol. 52, Issue. (6).

4- Bretton Woods Project, The World Bank and IMF: Structural Adjustment and Poverty, (2020), Retrieved from ; https://www.brettonwoodsproject.org.

5- Carmen Reinhart & Kenneth Rogoff, This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton University Press, 2010.

6- Catherine Pattillo, Hélène Poirson & Luca Ricci, External debt and growth. IMF Working Paper WP/02/69, 2002.

7- Chudik, A., Mohaddes, K., Pesaran, M. H., & Raissi, M., "Debt Sustainability in Low-Income Countries: A Global Perspective, Cambridge University Press, 2021.

8- CNUCED, Economic Development in Africa Report 2020, Lutter contre les flux financiers illicites pour un développement durable en Afrique. Genève, 2020.

9- Corrado Gini, Variabilità e mutabilità. Bologna: Tipografia di Paolo Cuppini, 1912.

https://www.byterfly.eu/islandora/object/librib:680892/datastream/PDF/content/librib_680892.pdf .

10- Country Economy, Egypt GINI Index - Historical Data, 2023, Retrieved from: https://countryeconomy.com/demography/gini-index/egypt.

11- David N. Hyman, Public Finance: A Contemporary Application of Theory to Policy, Cengage Learning, (10th Edition), USA.

12- Eaton, J., & Gersovitz, M., Debt with potential repudiation: Theoretical and empirical analysis. The Review of Economic Studies, vol. 48, issue. (2), 1981.

13- Edgar M. Hoover, The Measurement of Industrial Localization, The Review of Economics and Statistics, 1936.

14- Federal Reserve Bank of St. Louis (FRED), GINI Index for Egypt (SIPOVGINIEGY), 2023, Retrieved from: https://fred.stlouisfed.org/series/SIPOVGINIEGY .

15- Ibrahim A. El Badawi, Debt Overhang and Economic Growth in Sub-Saharan Africa, IMF eLIBRARY, 1997.

16- IMF; (Article IV Consultations Reports - Egypt's Economic and Financial Reform Program Reports 2016 - 2024 - Financing agreements for Egypt).

17- International Monetary Fund (IMF), Global Financial Stability Report Restoring Confidence and Progressing on Reforms', October 2012.

18- International Monetary Fund (IMF), Public Investment Management Assessment Handbook, 2019.

19- Isabel Ortiz & Matthew Cummins, The Age of Austerity: A Review of Public Expenditures and Adjustment Measures in 181 Countries, March 2013, SSRN,

https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=226077.

20- Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents. W. W. Norton & Company, 2003.

21- Luis Servén, Real-exchange-rate uncertainty and private investment in LDCs. Review of Economics and Statistics, vol. 85, issue 1, 2003.

22- Michel. Chossudovsky, The globalization of poverty: impacts of IMF and World Bank reforms, Zed Books, London, 1997.

23- Michael P. Todaro & Stephen C. Smith, Economic Development, Pearson Education Limited, Thirteenth Edition, United Kingdom, 2016.

24- Michael W. Howard & Valerie J. Carter, income inequality, Article in Encyclopedia Britannica, Available at the link; https://www.britannica.com/money/income-inequality.

25- M. O. Lorenz, Methods of measuring the concentration of wealth. Publications of the American Statistical Association, Vol. 9, Issue. (70), 1905.

26- OECD, Revenue Statistics in Africa 2024: Egypt, Organization for Economic Co-operation and Development, Paris, 2024. Available at the link; https://www.oecd.org/tax/revenue-statistics-africa.htm.

27 - P. Krugman, M. Obstfeld, M. Melitz, International Economics: Theory and Policy, 11th Edition, 2017, Webster Vienna Private University.

28- Paola Subacchi, “COP29 : « Un pays qui réduit ses dépenses sociales pour assurer le service de sa dette ne pourra pas investir dans le développement durable »” (Le Monde, 18 octobre 2024).

29- Pedro Conceicao, Pedro Ferreira, The Young Person’s Guide to the Theil Index: Suggesting Intuitive Interpretations and Exploring Analytical Applications. UNDP Technical Paper, 2000.

30- Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S., Growth in a Time of Debt. American Economic Review, vol.100, issue (2), 2010.

31- Reinhart, C. M., & Rogoff, K. S., This Time Is Different: Eight Centuries of Financial Folly, Princeton University Press, 2011.

32- Robert smith, The Great Divide: Understanding Income Inequality, June 20, 2024, Available at the link; https://robertsmith.com/blog/income-inequality.

33- Warson, D. Y., Public Finance: Public Theory of Government Finance, Cengage Learning, Second Edition, 2022.

34- William Easterly, can foreign aid buy growth? Journal of Economic Perspectives, vol.17, issue (3), 2003.

35- World Bank, Debt and Development: How External Financing Can Support Sustainable Growth, 2020.

36- World Bank, Global Economic Prospects: Heightened Tensions, Subdued Investment. Washington, DC: World Bank, (2020).

37- World Bank, World Development Report 2020: Trading for Development in the Age of Global Value Chains. Washington, 2020, DC: World Bank.

38- World Bank. World Development Indicators 2000-2024, Washington.

39- UNCTAD, Trade and Development Report 2022: Development prospects in a fractured world: Global disorder and regional responses. United Nations Conference on Trade and Development.2022, Retrieved from https://unctad.org,

40- UNCTAD. World Investment Report. United Nations Conference on Trade and Development, (2023).